الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

عنوان المذكرة:

دور القطـــــاع الــزراعــي في تحقيــق التنميـة الاقتصادية في الجزائر

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:
- بوعافية فطيمة

تحت إشراف الدكتور:
فـرطـاقي جـابـر

لجنة المناقشة :

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أ.فرطاقي جابر	مشرفا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.نواري علاوة	رئيسا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ.مسيعد مريم	ممتحنا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية – 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بعد بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ والصلاة و السلام على أشرف الخلق
و المرسلين و بعد أن أمن الله علي و أتممت هذه المذكرة بفضل الله
و بفضل مجهوداتي و بعد هذا المشوار الطويل من دراستي
سيكون لي الشرف أن أهدي ثمرة جهدي خصوصا للوالدين
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى الروح الزكية الطاهرة أبي الغالي رحمه الله
إلى من تبقت لنا في هذا الوجود
أمي العزيزة والغالية حفظها الله
إلى إخواني، صلاح الدين و أسامة
إلى أخواتي نجوى، مريم، حياة، نعيمة، وهيام
و أولادهن، إلى كل صديقاتي
إلى كل من كان له أثر على حياتي، إلى من أحبهم قلبي ونسيم قلمي

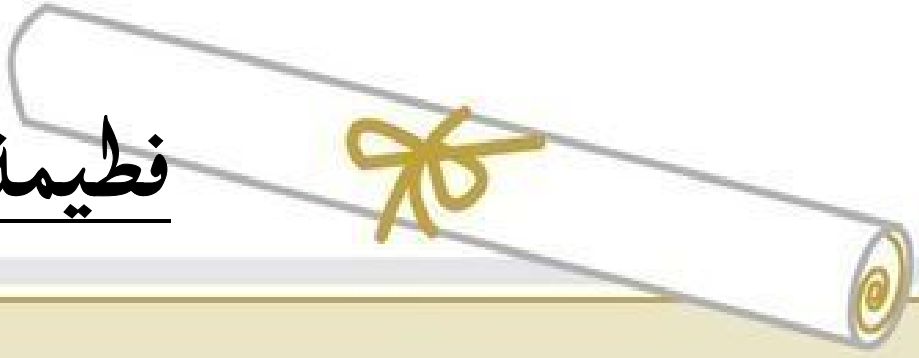

فطيمة

الشكر و التقدير

أتشكر قبل كل شيئ الله عز وجل وأحمده على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

وبعد الحمد لله فإننى أتوجه إلى الأستاذ المشرف و الفاضل و المحترم الدكتور

فرطاق جابر بالشكر و التقدير على إرشاداته وتوجيهاته

الحكيمة والرشيدة و المعلومات القيمة التى

ساهمت فى إثراء موضوع دراستنا

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام

وأتقدم بالشكر أيضا لكلية العلوم الاقتصادية وجميع الأساتذة بها

فطيمة

ملخص الدراسة:

يمثل القطاع الفلاحي العمود الفقري لاقتصاديات الدول لما يلعبه من دور حيوي و فعال في النشاط الاقتصادي ، ويهدف البحث إلى معرفة أهمية وواقع القطاع الزراعي في الجزائر و مدى مساهمته في دعم التنمية الاقتصادية بالأرقام ، والوقوف على معوقاته، والجزائر باعتبارها واحدة من الدول الغنية التي تمتلك الإمكانيات بمختلف الموارد الأساسية التي تحتاج لاستغلالها لتطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في العملية التنموية الوطنية، فقد سعت إلى تبني مجموعة من السياسات و الإستراتيجيات بغرض تطوير و تحديث هذا القطاع،لكن توصلت الدراسة في الأخير رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بالقطاع و امتلاك الجزائر لمؤهلات عديدة إلا أن دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية يبقى ضعيفا مقارنة مع القطاعات الأخرى.

Abstract

The agricultural sector represents the backbone of the economies of countries because of the it plays a vital and effective role in economic activity, and the research aims reality of the agricultural sector in Algeria and the extent of its contribution to supporting economic development in numbers and to identify its obstacles , and Algeria, as one of the rich countries that possesses the potential of various basic resources that need to be exploited to develop the agricultural sector and enhance its role in the national development process, it sought to adopt a set of policies and strategies in order to develop and modernize this sector, however , the study concluded in the end, despite the efforts made by the state to advance the sector and Algeria’s possession of many qualification, but the role of the agricultural sector in achieving economic development remains weak compared other sectors.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي،التنمية الاقتصادية، الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول القطاع الزراعي	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي	07
المطلب الأول: مفهوم القطاع الزراعي و أهميته	07
الفرع الأول: مفهوم القطاع الزراعي	07
الفرع الثاني: أهمية القطاع الزراعي	08
المطلب الثاني: أنواع وخصائص القطاع الزراعي ومقوماته	10
الفرع الأول: أنواع القطاع الزراعي وخصائصه	10
الفرع الثاني: مقومات القطاع الزراعي	13
المبحث الثاني: ماهية الأمن الغذائي	16
المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه	17
الفرع الأول: مفهوم الأمن الغذائي	17
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي	18
المطلب الثاني: مفهوم الفجوة الغذائية و مؤشراتها	20
الفرع الأول: مفهوم الفجوة الغذائية	20
الفرع الثاني: مؤشرات الفجوة الغذائية	21
المبحث التالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة	23
المطلب الأول: دراسة سابقة أولى	23

المطلب الثاني: دراسة سابقة ثانية	24
المطلب الثالث: دراسة سابقة تالثة	25
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: واقع القطاع الزراعي ومساهماته في الإقتصاد الجزائري	
تمهيد	28
المبحث الأول: موارد وإمكانيات القطاع الزراعي الجزائري	29
المطلب الأول: الموارد الطبيعية	29
المطلب الثاني: واقع الإنتاج النباتي	35
المطلب التالث: واقع الإنتاج الحيواني	42
المبحث الثاني: الأداء الإقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر	47
المطلب الأول: مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني	47
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل	50
المطلب التالث:مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية	52
المبحث التالث: آفاق ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائروالحلول المقترحة	55
المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر	55
الفرع الأول: السياسات الزراعية في عهد النظام الإشتراكي(1962–1989)	55
الفرع الثاني: السياسات الزراعية في عهد النظام لإقتصاد السوق	56
المطلب الثاني: معوقات القطاع الزراعي في الجزائر	62
المطلب التالث: الحلول المقترحة للقطاع الزراعي	66
خلاصة الفصل	68
خاتمة عامة	70
قائمة المراجع	73

قـــائمة الجـداول:

الجدول	العنوان	الصفحة
01	الموارد المائية المتجددة بالقارة الافريقية موزعة على مختلف الاقاليم	15
02	عدد الثروة الحيوانية حسب النوع في منطقة أبو ظبي	16
03	الأراضي المستعملة للزراعة 2017/2012	29
04	تطور الأراضي الصالحة للزراعة (2017/2005)	31
05	الموارد المائية و المستقبلية في الجزائر	34
06	المساحة المزروعة من جملة الحبوب خلال الفترة 2017/2007	36
07	تطور انتاج الحبوب حسب كل نوع خلال الفترة 2017/2007	38
08	تطور الإنتاج و الأراضي المخصصة للبقول و الفواكه من 1999 إلى 2017	40
09	تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1999-2017	43
10	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(2006-2017)	48
11-1	تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)	53
11-2	تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017	54

قـــائمـة الأشكـــال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الأراضي المستعملة للزراعة خلال الفترة 2017/2012.	29
02	تطور الأراضي الصالحة للزراعة .	31
03	تطور مساحة الحبوب الإجمالية من الحبوب 2007-2017	35
04	تطور انتاج الحبوب للفترة 2017/2010 و 2009/2000	38
05	تطور رؤوس الحيوانات م 2017/1999	43
06	تطور الانتاج الحيواني من سنة 2009 إلى 2017	45
07-1	تطور القيمة المضافة للزراعة	48
07-2	النسبة من الناتج الداخلي الخام %	49
08	عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)	50
09	الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر من 2016-2025	60

المقدمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها, من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالإحترام، لأنها أمة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب و ضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، و إن مشاركة كل الفاعلين في تدبير الشؤون العامة سواء كانوا فاعلين منتمين إلى القطاع العمومي، أو القطاع الخاص، قاعدة أساسية لأي مشروعية يمكن الحديث عنها في هذا الصدد.

وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية و تعددها في الجزائر يبقى القطاع الزراعي أولى اهتمامات الدولة نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها في الإقتصاد الوطني بعد قطاع المحروقات، ويعد من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية و أحد أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي , كما يعتبر هذا القطاع مصدرا أساسيا للغذاء و توفير المواد الأولية و الإحتياجات الغذائية للسكان و تحقيق الأمن الغذائي و مساهمته في امتصاص البطالة و توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الإجتماعية خاصة في المناطق الريفية و الحد من هجرتهم .

وبالنظر إلى المقومات و الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر في القطاع الفلاحي، فإن هذا القطاع يمكن اعتباره رافدا رئيسيا لتنويع الإقتصاد الوطني، والذي يشمل تلك الثروات من الموارد الأرضية المائية والموارد النباتية و التنوع الحيواني، كلها تحتاج عناية خاصة للرفع من قدراتها الإنتاجية.

وقد لقي منذ الاستقلال كثير من الاهتمام من طرف الدولة بإعداد سياسات و استراتيجيات زراعية مختلفة بحسب ظروف كل مرحلة من المراحل،وصولا إلى تطبيق إصلاحات خاصة بالقطاع الزراعي ضمن برامج مختلفة و متنوعة منذ بداية الألفية التالثة، و الهادفة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين فيه، وزيادة الإنتاج بشقيه الحيواني و النباتي.

وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

الإشكالية

ما هي مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري ؟ وما هو دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

و تتفرع تحت هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ما هو الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر؟
- ما هي أهم المشاكل و المعوقات التي واجهها القطاع الزراعي؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات اعتمدنا الفرضيات التالية:

1- يملك القطاع الزراعي الجزائري موارد طبيعية تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الاقتصادية.
2- يساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة.
3- هناك مشاكل ومعوقات كثيرة ومختلفة تواجه القطاع الزراعي الجزائري من اهمها الطبيعية والتكنولوجية

مبررات إختيار البحث:

من مبررات اختيارنا لهذا البحث:

- الرغبة الشخصية في الإطلاع على هذا الموضوع والتعرف على دور القطاع الزراعي في تحقيق الإقتصاد الوطني

- التعرف على واقع القطاع الزراعي الجزائري.

أهداف البحث:

- إبراز الأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للقطاع الفلاحي
- إبراز الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي في الجزائر والبحث عن المشاكل التي تواجه هذا القطاع و إيجاد حلول لها
- إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في إحداث التنمية الاقتصادية
- تسليط الضوء على الإستراتيجيات الزراعية التي قامت بها الجزائر لدعم القطاع الزراعي.

أهمية البحث:

- تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي، و في تشخيص و تحليل واقع القطاع الزراعي في الجزائر و أهميته و مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية كقطاع بديل للمحروقات.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتعلق هذه الدراسة بتحليل التنمية الاقتصادية ودور القطاع الزراعي بها في الجزائر

- **الحدود الزمانية:** الدراسة في مجملها تقريبا بين 1999 و 2017 و ذلك من أجل معرفة واقع القطاع الزراعي و مساهماته في الاقتصاد الوطني في هذه الفترة.

منهج البحث:

للإجابة عن الإشكالية و الوصول إلى نتائج البحث تم اختيار واتباع مزيج بين المناهج التالية:

- **في الجانب النظري:** تم اتباع المنهج الوصفي والتعريف بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالقطاع الزراعي
- **في الجانب التطبيقي:** تم اتباع المنهج التحليلي عند دراسة و تحليل الإحصائيات المرتبطة بواقع القطاع الزراعي و كذلك تحليل الإحصائيات المرتبطة بمساهمات القطاع في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- كما تم إتباع المنهج التاريخي من اجل الوقوف على التطور التاريخي لسياسات واستراتيجيات القطاع الزراعي.

صعوبات البحث:

- من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هو الشح و قلة المراجع المتعلقة بالإحصاءات الفلاحية و انعدام الإحصائيات الحديثة التي تخدم السنوات الحالية.
- الظروف التي عاشها العالم مع الوباء ومرض كوفيد-19 جعلت الدراسة بالدفعات وصعبت علينا الذهاب و الإياب للجامعة من أجل الإطلاع و الحصول على الكتب و المراجع من المكتبات وقلة الإلتقاءات المباشرة مع المشرف و ذلك لبعد منطقتي عن الجامعة بسبب انتهاء فترة إقامتي بالإقامة الجامعية.

هيكل البحث:

للإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا بحثنا إلى فصلين:

خصص الفصل الأول إلى الإطار النظري لقطاع الزراعة وقسم إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول إلى ماهية القطاع الزراعي، و تناولنا في المبحث الثاني لمحة عن الأمن الغذائي، حيث كان من المفروض أن يكون المبحث الثاني مخصص للعلاقة بين القطاع الزراعي و التنمية الاقتصادية حسب نموذج إمراد "IMRAD" لكن جعلناه مخصص بكل ما يتعلق بالأمن الغذائي لأن الغذاء يأتي من القطاع الزراعي، أما بالنسبة للعلاقة بين القطاع الزراعي و التنمية الاقتصادية فتتبين في الفصل الثاني و المبحث الثالث خصص للدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فقد تم التركيز فيه على واقع القطاع الزراعي و مساهماته ، وذلك في ثلاث مباحث أيضا المبحث الأول درسنا فيه الموارد المتاحة للقطاع الزراعي و واقع الإنتاج النباتي والحيواني أما المبحث الثاني فقد تم تسليط الضوء فيه على الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر و المبحث الثالث تناولنا فيه آفاق و مشاكل القطاع الزراعي و حلوله المقترحة.

الفصل الأول:

عموميات حول القطاع الزراعي

تمهيد :

يأتي القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الحيوية المؤثرة بشكل كبير في مخرجات و مدخلات الاقتصاد ، فهذا القطاع مر بمراحل متنوعة تظهر مدى ضعف هذا القطاع في توفير متطلبات الأمن الغذائي الذي بات عاملا استراتيجيا في استقرار المجتمع و تحقيق الرفاه الإجتماعي و الإقتصادي .

و يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية فهو المصدر الرئيسي و الوحيد للغذاء، و لمعرفة أهمية القطاع الزراعي و دوره في إحداث مناصب الشغل ،سيتم التطرق في هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الاول : ماهية القطاع الزراعي ، مفهوم و أهمية ، خصائص ، أنواع و مقومات القطاع الزراعي

المبحث الثاني :ماهية الأمن الغذائي ، مفهوم الامن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه ، مفهوم الفجوة الغذائية و مؤشراتها.

المبحث الأول : ماهية القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي يلعب دورا هاما في الإقتصاد الدولي ، حيث يساهم على الزيادة الإنتاجية لمواكبة متطلبات المجتمع و يمثل المصدر الاساسي لدخل المزارعين ، ناهيك عن إرتباطه بالقطاعات الاخرى من خلال مساهمته في توفير المواد الأولية للقطاعات ذات الصناعات الغذائية .

المطلب الأول : مفهوم القطاع الزراعي و أهميته

الفرع 01 : مفهوم القطاع الزراعي

كلمة الزراعة مشتقة من الكلمتين ager أي الحقل او التربة و كلمة culture أي العناية ، و بذلك تكون كلمة الزراعة Agriculture تعني العناية بالحقل او بزراعة الأرض والزراعه تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الارض وزراعتها لانتاج المحاصيل النباتيه واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود وغيرها، وكذلك تشمل الزراعة في عمل اخر لاحق يجري بالمزرعة ، لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه الى المخازن او الوسطاء، وانها طريقه من طرق الحياة للحصول على العيش .

و يعرف البعض الزراعة بانها عمل و فن فلاحة التربة و تعرف كذلك بانها علم و فن و صناعة أو مهنة استغلال المواد الارضية و البشرية في وحدات انتاجية لانتاج الزراعة النباتية و الحيوانية و توصف إيانا بأنها طريقة في الحياة بالاضافة الى كونها مهنة أو فن .[1]

و عرف مفهوم الزراعة كذلك بالتعريف الاتي "الزراعة هي كل عمل الغرض منه السيطرة على قوى الطبيعة و التحكم يها بقصد انتاج الزروع و الحيوانات الازمة لاشباع الحاجات الانسانية[2].

الزراعة هي جميع الانشطة التي تعمل على تطويع الموارد الطبيعية (الارضية ،المائية ،النباتية و الحيوانيه)، وتسخير الموارد البشرية من خلال استخدام الاساليب البحثية والتقنية والطرق العلمية لتضمن اشباع الحاجات الانسانية المتزايدة من الغذاء و توفير المواد الأولية.

تعريف الزراعة حسب منظمة الامم المتحدة (FAO) : و هو يركز على المفهوم الحديث و الضيق للزراعة ، اذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية و البحوث و التدريب و الارشاد و الامدادات بمستلزمات الانتاج الزراعي و انتاج المحاصيل و الثروة الحيوانية

جواد سعد العارف , التخطيط و التنمية الزراعية , دارالراية للنشر و التوزيع, الاردن, الطبعة الاولى , 2010, ص 43-1

2-رحمن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى،2013، ص25

و مصائد الاسماك و الري . اما التعريف الواسع فهو بالاضافة الى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الفلاحية و خدمات التسويق و التحويل للمنتجات الفلاحية [1].

من خلال ما سبق من التعاريف يمكن القول ان الزراعة هو النشاط الرئيسي المرتبط بالقطاع الزراعي و الحيواني الذي يعمل عليه الانسان لسد الحاجيات وتامينهالانفسهم ، و اساس الزراعة هو الارض باستخدام الجهد الانساني و الخبرات الفنية و الالات المساعدة على زيادة الانتاج .

و يمكن ان نعرف الزراعة على اساس الاعمال التي يقوم بها المزارع بانها انتاج المحاصيل النباتية من خلال خدمة الارض و زراعتها ، تربة الحيوانات لانتاج الالبان و الصوف و غيرها ، فن و مهنة و وسيلة للحصول على الدخل، وعملية انتاج الغذاء ، العلف و الالياف و غيرها عن طريق التربية النظامية للنبات و الحيوان.

الفرع 02 :أهمية القطاع الزراعي

إن المجال الذي يطبق فيه علم الاقتصاد الزراعي هو القطاع الزراعي ولغايات الفهم الافضل لكيفيه تطبيق هذا العلم على ذلك القطاع لابد لنا في بيان اهميه القطاع الزراعي في الإقتصاد ،يحتل القطاع الزراعي بشقيه الانتاج النباتي و الانتاج الحيواني و ما يفرع عن كل منهما اهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول ، تنبع اهمية القطاع الزراعي في اي دولة في العالم من خلال مساهمته في مايلي :

1-توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع :

يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضراوات و الفاكهة و المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان و مشتقاتها.

2-توفير العمل لقطاعات الإقتصادالأخرى :

يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة للقطاعات الإقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلا أو قطاع الخدمات و ذلك من خلال انتقال العمالة لهذه القطاعات من القطاع الزراعي ، و يتم ذلك لسببين هما : إما بسبب وجود بطالة موسمية او مقنعة في القطاع الزراعي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون ان تؤثر على إجمالي الناتج الزراعي ، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي و هذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود ظاهرتي البطالة الموسمية والمقنعة

1-مزلف سعاد ، آليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الإقتصادية و المالية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجلفة، 2019-2020،ص5

أما السبب الثاني لإنتقال العمالة من القطاع الزراعي لقطاعات الإقتصادية الأخرى فهو تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي مما يساهم في الإستغناءعن جزء من العمالة الزراعية تتحول إلى العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى و هذا الإنتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية منخفضة نوعا ما في مناطق الإنتاج الزراعي .

3-توفير الموارد المالية :

يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسا للدخل للعديد من الافراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الانتاج بشقيه النباتي او الحيواني او ملحقاتها او اولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع منتجات الزراعية مثلا مما يعني ان القطاع الزراعي، هو سوق لمنتجات قطاعات اخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء، اما على مستوى الدول فان القطاع الزراعي يساهم بنسبه متفاوته في الناتج الاجمالي القومي للعديد من الدول، كما ان هذا القطاع بدرجه كبيرة في توفير العملات الصعبه لهذه الدول من ما ينعكس ايجابيا على مستوى التنمية الإقتصادية فيها [1].

4- توفير المواد الخام للقطاع الصناعي :

تساهم الزراعة بتنمية القطاع الصناعي وذلك بإمداد الصناعة بالمواد الخام تقوم عليها العديد من الصناعات التي لا يمكن ان تقوم دون أن تتوفر المواد الخام الداخله في صناعتها من القطاع الزراعي. إضافه الى تنميه وتطوير الصناعات الغذائية يتم عن طريقها إمتصاص الفائض من الإنتاج الزراعي وحفظ وتخزين الاغذية ونقلها الى اماكن مختلفهمما يساهم في حفظ وتحسين أسعار السلع الزراعية وتوفير السلع الغذائية للسكان على مدار العام، ويؤدي هذا إلى تحقيق نوع من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبه من السلع الزراعية ، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مصالح المنتجين و المستهلكين، كما يمد القطاع الزراعي القطاع الصناعي بفائض العمالة التي تهاجر من الريف إلى المدينة للتعلم و التدرب و الإلتحاق بالصناعات المختلفة .[2]

من الناحية الاجتماعية فإن أهمية الزراعة تظهر في تغلغل العمل الزراعي في حياة المزارع .فلهذه الحرفة تأثيرمباشر على سلوك المزارعة و على عادات المزارعين و ميولهم فتطبعهم بطابع خاص هو

1-علي جدوع الشرفات , مبادئ الاقتصاد الزراعي , دار زهران للنشر و التوزيع , عمان , الطبعة الاولى , 1431ه- 2011م ,ص 28 , 29

2-عامر منصور احمد , سياسات الاصلاحات الزراعية و تطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الاستهلاكية الاساسية خلال الفترة – 1990-2012 , مذكرة ماجيستر , (غير منشورة),تخصص اقتصاد كمي ,قسم العلوم الاقتصادية ,جامعة بومرداس ,2015-2016 ,ص **18**

الطابع القروي ، و اختصاصهم بها و هذا يختلف عن الحرفتين الرئيسيتين الصناعة و التجارة. حيث لا تتغلغل هذه الحرف في حياة الإنسان و بيئته كتغلغل الزراعة ، أما من الناحية السياسية فلا ترجع أهمية الزراعة الى التفوق العددي للمزارعين في كثير من الاقطار فحسب بل ان هذه الطبقة بالنظر الى صلابتها و تمسكها الدائم بصالحها تعتبر ذات نفوذ كبير يخشاه السياسيون حتى في البلدان التي لا يطغون فيها على مجموع السكان الامريكية ، و تظهر اهمية الزراعة في التجارة الدولية . اذ ان معظم هذه التجارة تكون من منتجات زراعية تشحن لغرض استبدالها بالمنتجات الاخرى و الخدمات .[1]

المطلب الثاني : أنواع و خصائص القطاع الزراعي و مقوماته

يساهم القطاع الزراعي في خلق فرص للعديد من السكان من خلال المقومات التي يمتلكها و أهدافه إلى إشباع الحاجات الضرورية لهم ، بالإضافة لاختلافه عن القطاعات الإقتصادية الاخرى لإتصافه بسمات و خصائص تميزه .

الفرع 01 : أنواع القطاع الزراعي وخصائصه

أولا : أنواع الزراعة :

تنقسم الزراعة الى عدة انواع ، و اهم هذه الانواع نذكر ما يلي :

1- الزراعة البدائية المتنقلة

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة و على المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب ،فمثلا تحدث الزراعة في الأقاليم الإستوائية التي يقوم الفلاحون فيها باقتلاع الغابات و زراعة الأراضي، فإذا استنفذت خصوبة الارض هجروها و انتقلو الى أراضي جديدة غيرها ، ولا يجددون خصوبة الارض لسبب نقص ثقافتهم الزراعية و لهذا يقومون بالإنتقال إلى أخرى .

2- الزراعة المتنوعة

في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل (زراعي، نباتي، حيواني) بعضها يحتاج إليه والبعض الآخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد،

ومن فوائدها :

- المحافظة على خصوبة التربة من خلال نظام الدوريات

1-جواد سعد العارف . التخطيط و التنمية الزراعية . مرجع سابق , ص 45

- إمكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها الفلاح و عائلته
- توزيع العمل على فصول السنة
- الجمع بين عدة مشاريع يساعد على الإستفادة من نتائج أحد المشاريع [1].

3- الزراعة المتخصصة

و هي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح او القطن او القهوة و غيرها و يمكن ان يكون التخصص في أكثر من محصول و تعتمد في الحصول على اكثر من 50 في المئة من دخلها النقدي السنوي من إنتاج محصول واحد، انتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير و من اهم فوائد التخصص : تزويد الفلاح بالخبرة و التجربة ، تسهيل عملية الزراعة كالحرث الحصاد ، الري .... ، يسهل عملية تصنيف المنتوج و تسويقه، كما يسهل عملية القيام بالابحاث العلمية و الدراسات الفنية، إلا ان هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الاعتماد على محصول واحد.

4- الزراعة الواسعة

نجد هذا النوع من الزراعة في المناطق التي تتوفر على مساحات شاسعة من الاراضي الفلاحية و لكن لا تستل على احسن ما يرام بسبب قلة السكان أو قلة توفير عوامل الانتاج الزراعي الحديث و غيرها ، في هذه الحالة يزرع جزء من المساحات الشاسعة و الجزء الآخر يترك لاستراحة الارض و هو ما يعرف بنظام التبوير الدوري او نظام التعاقب .

5- الزراعة الكثيفة

عندما ازدادت حاجة الانسان الى الاستقرار و اتسعت ثقافته الزراعية و تناقصت الاراضي الجديدة أخد الفلاح في تقسيم ارضه الى اكثر من محصول ، بحيث بدأ يستعمل المخصبات من الاسمدة الكيماوية و العضوية بكثافة في الاراضي الزراعية و ابتكر الدورة الزراعية و صار لا يزرع الزرع المجهد للأرض الا سنة بعد اخرى او سنة بعد سنتين و هنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية و التلاثية و على هذا المنوال ظهر ما يعرف بالزراعة الكثيفة ،خاصة في الاراضي المزدحمة بالسكان و ذات القيمة المرتفعة و يخف هذا التنويع في الزراعة اجهاد الارض و يفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها [2].

1-جواد سعد العارف، مرجع سابق، ص 54، 55

2- عامر منصور أحمد ، مرجع سابق , ص 21 , 22

ثانيا : خصائص القطاع الزراعي :

1-صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:

من الصفات الهامة المتأصلة في الانتاج الزراعي هي تقلب كمية الانتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى اخر بسبب تأثير العوامل الجوية و الطبيعية و لذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي للدونم و بالتالي المحصول السنوي للقطر بأجمعه .

2-ضعف مرونة الطلب و العرض في السلع الزراعية :

من الصفات الاخرى الملازمة للزراعة و التي ينتج عنها بعض المشاكل المهمة هي ضعف مرونة الطلب و العرض في منتجاتها بدرجة كافية و يقصد بمرونة الطلب و العرض درجة التغييرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية او في عرضها في حالة تغيير اسعارها .و يعتبر الطلب أو العرض مرنا إذا ادى إلى تغير قليل في ثمن إحدى السلع إلى تغيير كبير في الكمية المطلوبة منها أو الكمية المعروضة للبيع ، و يقال عندئذ أن الطلب على هذه السلعة مرنا او ان لهذه السلعة عرضها مرنا ، أما اذا كان التغير في كمية السلعة المطلوبة أو المعروضة للبيع أقل من نسبة التغيير في ثمنها قيل أن لتلك السلعة طلبا او عرضا غير مرن ، و المرونة يمكن قياسها عن طريق إيجاد ما يسمى بمعامل المرونة و هو العلاقة الحسابية بين معدل التغيير في الكمية المطلوبة او المعروضة من السلعة و بين معدل التغير في سعرها.

3-تناقص نسبة الزرع :

أظهرت الدراسات ان نسبة المشتغلين في الزراعة في العام آخذة في تناقص و لقد بدأت هذه النسبة تتناقص في العالم منذ منتص القرن العشرين و يعود سبب ذلك الى زيادة الانتاج الزراعي بواسطة المكننة و التقدم التكنولوجي للعمل و قيام المصانع بانجاز ما كان ينجزه الزارع .[1]

3-زيادة معدلات الخطورة في الإنتاج الزراعي :

تتميز الزراعة بارتفاع معدلات الخطورة اذا ما قورنت بغيرها من الفعاليات الاقتصادية الأخرى و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من العوامل يمكن ايجازها بما ياتي :

- الزراعة تكون عرضة للإصابة بالامراض و الأوبئة و كذلك تأثرها إلى حد كبير بالظروف الطبيعية و العوامل الجوية غير المؤاتية للانتاج الزراعي .
- تتسم الزراعة دون غيرها بارتفاع نسبة رأس المال التابث .

1- جواد سعد العارف , مرجع سابق , ص 48 , 49, 54

- تتسم الزراعة بموسمية الانتاج و ما يكتنف ذلك المنتوج من تقلبات في أسعار المنتوجات الزراعية يعرض المنتوج إلى هزات شديدة تؤدي إلى خسارة كبيرة .

4-موسمية الإنتاج الزراعي :

المقصود بموسمية الإنتاج الزراعي هو ان العمليات الانتاجية الزراعية تختلف بفتراتها الزمنية باختلاف و تباين انواع المحاصيل الزراعية و يمكن ان تعزى موسمية الانتاج الزراعي إلى سببين رئيسيين : أولهما أن الزراعة ترتبط بالعامل البايالوجي لما تتأثر بكثير من الكائنات الحية ، و ثانيهما ارتباط الزراعة بالعوامل الطبيعية والظروف الجوية ، و يترتب على موسمية الانتاج عدة نتائج بعضها داخل نطاق صناعة الزراعة و بعضها خارجه، فالنتائج الداخلية منها موسمية العمل الزراعي و موسمية الدخول الزراعية ، اما اهم نتائج العوامل الخارجية فهي موسمية بعض الصناعات الزراعية اي تلك الصناعات التي يعتمد انتاجها على المواد الاولية الزراعية .[1]

5-التخصص المكاني :

يحتاج النبات و الحيوان باعتبارها كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة من حيث مجموعة من العوامل مثل :المناخ ،الملائمة ، التربة ... الخ ، يصبح الانتاج الزراعي غير ممكن الا في مناطق معينة و في حال كانت مناطق الانتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك ، يحتاج الأمر إلى خدمات اضافية مثل النقل ، و التخزين و غيرها ، مما يزيد عن تكاليف وصول المنتجات إلى المستهلكين .[2]

الفرع 02 : مقومات القطاع الزراعي

يعتمد القطاع الزراعي في تحقق اهدافه على مجموعة من المقومات تتمثل اهمها فيما يلي:

1-الأراضي الزراعية :

ان القاعدة الاساسية للقطاع الزراعي تتمثل في الاراضي الزراعية التي تعتبر ثروة لابد على المجتمع العمل حمايتها بكافة الوسائل المتاحة عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، استصلاح الاراضي ،الحد من التوسع السكاني ، التصحر ، ... الخ ، و هذا ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي يهدف إلى زيادة الإنتاجية عن طريق تلاث محاورهي :

- ❖ محور زيادة الانتاج بزيادة مساحة الاراضي المزروعة
- ❖ محور زيادة الانتاج بزيادة المساحة المحصورة

1-رحمن حسن الموسوي , الاقتصاد الزراعي , مرجع سابق , ص 33 , 34

2-عاكف الزعبي , مبادئ التسويق الزراعي ,دار حامد للنشر و التوزيع , الاردن , الطبعة الاولى , 2006, ص 42

❖ محور زيادة الانتاج بزيادة انتاجية وحدة المساحة

و تطبيق هذه المحاور يختلف بين استراتيجيات الدول فنجد الدول المتقدمة ترتكز على المحورين الثاني و التالث من خلال اعتمادها على التقدم التقني في زيادة الانتاج ، اما الدول النامية فتركز على المحور الاول مما يؤدي الى زيادة الحاجة الى استثمارات ضخمة ، اضافة الى استصلاح الاراضي و توفير البنى التحتية مثل : الطرق ، الجسور ، ... الخ .و لهذا لابد للدول النامية من انتهاج المحور الثاني و التالث حتى يتيح لها اكبر انتاجية و احسن كفاءة و بأقل تكلفة ممكنة .

2-الموارد المائية :

تعتبر الموارد المائية العنصر الرئيسي لإمكانيات القطاع الزراعي ، ذلك من خلال قيمتها المحدودة و انخفاض الكفاءة في استخدامها و خاصة في الدول النامية ، بالاضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها و المتمثلة في :

❖ إرتفاع معدلات نمو السكان .
❖ التغيرات المناخية التي يشهدها العالم و زيادة التصحر ، و تدهور الموارد البيئية المختلفة .
❖ التطور الحضاري الهائل والغير مسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم .
❖ الأنماط الزراعية الانتاجية غير المستدامة التي ادت و تؤدي الى استنزاف الموارد المائية ، خاصة غير المتجددة منها ووالمتمثلة في المياه الجوفية
❖ عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية
❖ غياب الوعي لدى الاجيال الجديدة و المتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه

ان هذه الصعوبات التي تواجه الدول النامية في محدودية الموارد المائية تفرض عليها ضرورة رفع كفاءة استعمالها ،بالاضافة إلى تنمية القطاع الزراعي من خلال :

❖ تحسين كفاءة البنية التحتية لطرق الري و رفع كفاءته عن طريق الطرق الحديثة مثل التقطير ،الرش المحوري ... الخ
❖ الاعتماد على طرق انتاجية المحصول التي تعمل على الاقتصاد في مياه الري بالاضافة إلى التخفيف من التكاليف .
❖ زيادة كمية الموارد المائية من خلال بناء السدود و انشاء الحواجز المائية ،حفر اللآبار ... الخ

و يوضح الجدول التالي الموارد المائية المتجددة في افريقيا :

جدول رقم 01 : الموارد المائية المتجددة بالقارة الافريقية موزعة على مختلف الاقاليم .

المنطقة	اجمالي الموارد المائية (مليار متر مكعب في السنة)			الاستغلال السنوي (مليار متر مكعب في السنة)	نسبة الاستغلال
	مياه سطحية	مياه جوفية	الاجمالي		
شمال افريقيا	38.8	11.01	49.8	22.7	44.719
حوض النيل	213.0	9.5	222.5	72.9	32.764
اقطار الساحل الافريقي	253.6	66.0	319.6	5.23	1.636
افريقيا الغربية	1206.7	368.5	1575.2	6.54	0.415
افريقيا الوسطى	2292.7	790.7	3083.4	2.05	0.066
افريقيا الشرقية	611.6	168.8	780.4	28.865	3.699
افريقيا الجنوبية	517.7	103.1	620.8	17.03	2.743
الجزر	2.0	0.7	2.7	0.37	13.704
مجموع افريقيا	5136.1	1518.3	6654.4	155	3

المصدر :_عمر محمد سالم ،منتدى التعاون العربي الافريقي في مجال ادارة الموارد ، طرابلس ، 2010.

من خلال الجدول الذي يبين لنا استغلال الموارد المائية المتجددة في قارة افريقيا ، نلاحظ اجمالي الموارد المائية المكونة من المياه السطحية و المياه الجوفية حوالي 6654.4 مليار متر مكعب في السنة ،كما نرى ان نسبة الاستغلال السنوي منخفضة نسبتها 3 بالمئة فقط اي ما يقارب 155 مليار متر مكعب في السنة بالتالي يجب استغلال هذه الموارد بكفاءة عالية و عدم هدرها و تخطي الصعوبات التي تواجه هذه القارة لزيادة نسبة الاستغلال .

3-الثروة الحيوانية و النباتية :

إن من المقومات الهامه للقطاع الزراعي يتمثل في الثروة الحيوانية و النباتية ، لأن اي نظام اقتصادي

يسعى الى تحقيق الرفاهية لافراد المجتمع من خلال الرقي بكفاءة الموارد الحيوانية و النباتية المتاحة ، وضمان استمرارهاعلى العطاء و لتحقيق استثمار أمثل في هذه الموارد يستلزم ان يكون هناك انتاج زراعي و غذائي بمستوى نوعي و كيفية تلبية متطلبات الأسواق داخليا و خارجيا .[1]

الجدول رقم 02: عدد الثروة الحيوانية حسب النوع في منطقة أبو ظبي

الوحدة :بالآلاف

السنة	المجموع	الضأن	الماعز	الأبقار	الجمال
2011	**2.397.892**	1.064.109	1.016.514	39.692	277.577
2012	**2.902.791**	1.553.764	997.668	21.139	330.220
2013	**3.379.433**	1.780.061	1.214.478	25.615	359.279
2014	**3.403.088**	1.722.965	1.272.385	30.010	377.728
2015	**3.519.561**	1.772.778	1.311.699	51.197	383.887

المصدر : جهاز أبو ظبي للرقابة الغذائية

من خلال الجدول رقم 02 الذي يمثل تطور الثروة الحيوانية في ابو ظبي ، نلاحظ أن مجموع الثروة الحيوانية كانت في سنة 2011 تبلغ حوالي 2.397.892 ألف رأس لترتفع سنة 2012 لتبلغ 2.902.791 و تبقى في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2015 و التي سجلت أكبر عدد للثروة الحيوانية هذه السنة لتبلغ حوالي 3.519.561 رأس من مجموع كل من الابقار و الضأن و الماعز و الجمال . و نلاحظ أن الضأن هي التي تحتل عدد كبير في أبو ظبي مقارنة مع الحيوانات الاخرى غير انها في كل سنة تتزايد نسبة رؤوس هذه الحيوانات و بالتالي تحقيق الرفاهية للمجتمع .

المبحث الثاني : ماهية الأمن الغذائي

تعد مشكلة الغذاء من أهم التحديات التي تواجه العالم في الاوقات الراهنة فعلى الرغم من توفر الطبيعة في بعض البلدان إلا ان الزراعة لم تحقق الزيادة الازمة لمواجهة زيادة الطلب على الغذاء ، و يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس في كل الأوقات .

1- علي لزعر ، الفلاحة في الجزائر بين الانتاج و المساحة ، مجلة آفاق ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، الجزائر ، العدد 4 ، 1998، ص 04

المطلب الاول : مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع 01 :مفهوم الأمن الغذائي

تختلف مفاهيم الامن الغذائي بتباين نظرة واضعيها الى مشكلة الامن الغذائي فمنهم من اعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء و تقديمها لاطعام سكان العالم.

الأمن الغذائي يتمثل في الحالة التي يتحقق عندها الاكتفاء الذاتي من الغذاء محليا ، استنادا الى قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع السكان من السلع و المواد الغذائية من خلال الانتاج المحلي بالقدر المطلوب ، و بالانواع المختلفة المتعددة المصادر ، و في المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد. [1]

وتوجد تعريفات متعددة للأمن الغذائي ، و يعد مفهوما متعدد الابعاد و قد حاز التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما في العام 1996 قبول المنظمات الدولية و هو الذي ينص على انه "يتحقق الامن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس ، في كل الاوقات ، إمكانية الوصول المادي و الاجتماعي و الاقتصادي إلى الغذاء الكافي و الآمن و الصحي ، و الذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية ، و تفضيلاتهم الغذائية لحياة مفعمة بالنشاط و الصحة [2].

و يعرف كذلك ان الامن الغذائي هو توفير الغذاء لكافة افراد المجتمع بمختلف فئاته و قدراته الشرائية بالقدر المطلوب و الأنواع المختلفة في الوقت المناسب ، مع عدم احتمال وقوع نقص في الغذاء في المستقبل . و يقصد بالامن الغذائي قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الاساسية لأفراد الشعب و ضمان حد ادنى من تلك الاحتياجات بانتظام و يتم توفير الاحتياجات الغذائية الاساسية اما بانتاجها

محليا ، او بانتاج جزء منها و استيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات [3].

من التعريفات السابقة فإن الامن الغذائي متعدد و متنوع نتيجة تباين وجهات النظر و الاختلاف لهذا المفهوم لذلك يمكن القول بان الامن الغذائي يعني قدرة الدولة على توفير احتياجات سكان البلاد دون اي نقص من المواد الغذائية سواء عن طريق الانتاج المحلي اي تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاجها

1-محمد السريتي ، الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، دار النشر ، الاسكندرية ، الطبعة الاولى ، 2000، ص 18

2- جين هاريغان ، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية ، ترجمة عن أشرف سليمان ، لا توجد دار نشر ، الطبعة 43000، 2018، ص 22.

3- عيسى بن ناصر ، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية و سياسات علاجها ، اطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة منتوري -قسنطينة ، 2017-2018 ، ص 10

من الحاصلات الزراعية المكونة للمجاميع الغذائية المختلفة ، او اللجوء للإستيراد.

الفرع 03: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

عدة عوامل جاءت على النحو التالي :

1-التغير المناخي

يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة إذ أن أي تقلب جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، و لقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغيرالمناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية و بيئية واقتصادية، و التغير المناخي هو اختلال الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح و المتساقطات التي تميز كل منطقة على الأرض، ومن بين الدول الدول التي تأثرت بعامل التغير المناخي روسيا واستراليا، فالأولى شهدت ارتفاع كبير في درجات الحرارة الأمر الذي أثر على المحصول الزراعي في تلك الدولة ما دفع بالحكومة إلى اتخاذ اجراءات عاجلة تمثلت في فرض القيود على التصدير، وأما الثانية أستراليا فشهدت فيضانات كبيرة أدت إلى إتلاف محاصيلها الزراعية ما أدى إلى إنخفاض الناتج الزراعي، ولكونهما من الدول الكبرى المصدرة فإن ذلك أدى إلى تراجع العرض العالمي وبالتالي ارتفا الأسعار العالمية للسلع الغذائية، ما زعزع استقرار الدول التي تعتمد على الإستيراد في تحقيق أمنها الغذائي.

2-الوقود الحيوي

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسة بين الغذاء والوقود وهناك العديد من الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والإتحاد الأوروبي، وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية، حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية، و هو ما أدى إلى إضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب آسيا خاصة في تلك الدول التي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين[1]

3-العوامل الديموغرافية

يعد التزايد السكان من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فإذا شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، فسوف يؤدي هذا إلى

1-بلال خزار، السياسات الزراعية و آفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2013/2012 ،ص 18

اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث تؤدي الهجرة الريفية إلى المدن داخل البيت الواحد أو بين الدول الطالبة للعمالة،مما يؤدي في تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق، كما أدى تحسن الوضع الإقتصادي في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الإستهلاكي تبعا لذلك، كما يصاحب النمو الإقتصادي تعديل في توزيع السكان بين الريف و الحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر، ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.[1]

4-العوامل التكنولوجية

تساعد التكنولوجيا الحيوية الحديثة على تحسين جلب الماء و التربة الزراعية، وقد عرفتها منظمة "فاو" على أنها تقنية تستخدم كائنا حيا لتصنع منتج أو تعديله أو ادخال تحسينات على النباتات و الحيوانات او تطوير كائنات مجهرية توجه الإستخدامات نوعية محددة ، والملاحظة على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة، مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل و هدر الموارد الطبيعية وعرقلة الدول التي تعتمد على زيادة إنتاجها على التوسع الرئيسي لمواجهة العجز الغذائي[2].

5-العوامل المادية والمالية

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الإستثمارات بهذا القطاع ضعيفة و هي لا تتناسب مع الاهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبية لوزته الديمغرافي، إن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي تتطلب خلق مناخ مناسب للإستثمار قادرا على استقطاب رؤوس الاموال بالإضافة إلى ترشيد استغلال الإستثمارات الزراعية اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا.

1- قصوري ريم , الأمن الغذائي و التنمية المستدامة , رسالة ماجيستر , تخصص اقتصاد التنمية , قسم العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة باجي مختار –عنابة-2012/2011،ص70-71

2-استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،مخبر العولمة والإقتصاديات شمال افريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية،الشرق اليومي 23-24،نوفمبر 2014 ، ص23

6-العوامل السياسية

هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين

احتياجاتها الغذائية إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها استنزفت الكثير و أبعدتها عن التفكير في التنمية الزراعية، بالإضافة إلى السودان هناك سوريا، ومصر، وتونس وليبيا فالاحداث الجاري سؤثر بشكل كبير على وضعها الغذائي[1].

المطلب الثاني : مفهوم الفجوة الغذائية و مؤشراتها

الفرع 01: مفهوم الفجوة الغذائية

تتناول الكتابات في مجال الفجوة الغذائية العديد من المفاهيم و التعريفات سنتطرق إلى البعض فيما يلي الفجوة الغذائية هي تعبير عن مدى كفاية الانتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي ، و توضح مدى المشكلة الغذائية الذي يواجهها البلد ، و تقاس بمقدار الفرق بين اجمالي الاجتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة و بين اجمالي المنتج منها محليا ، و كلما زاد الفرق دل ذلك على عدم قدؤة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء ، لذلك تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد .[2]

والفجوة الغذائية هي واقع الأمر عبارة عن فجوتين (فجوة ظاهرية) و هي تعبر عن مدى الكفاية الكمية لسلعة غذائية معينة او لسلع الغذاء عموما لمقابلة احتياجات سكان البلد ، أما الثانية فهي تعبر عن مدى الكفاية الكمية النوعية عن طريق زيادة الانتاج او الاستيراد من الخارج ، و كلما زادت هذه الفجوة دل ذلك على تراجع أوضاع الأمن الغذائي في بلد ما ، الفجوة الحقيقية (هي عبارة عن الفرق بين ما يحصل عليه الفرد في بلد ما من الغذاء و بين المعايير الموصي بها التي وضعتها المنظمات الدولية ، حيث ان المعايير قد حددت بالغرامات من الغذاء في حين حددت النوعية الازمة بما يوفره الغذاء من سعرات حرارية ، و بروتينات و دهون ، فالفرق بين ما يحصل عليه الفرد من بلد ما و بين ما حددته المعايير العالمية هو مؤشر لوضع الفجوة التغذوية .[3]

1-بلال خزار، مرجع سابق، ص 21

2-عبد الغفور ابراهيم أحمد، الأمن الغذائي، آمنة للنشر و التوزيع ، رقم الإيداع 722، عمان،2012،ص 189

3-إدريس محمد عمر إدريس، الفجوة الغذائية من محاصيل الحبوب الغذائية في السودان، مجلة الدراسات العليا، العدد 22، جامعة النيلين، 2016، ص24

الفجوة الغذائية هي مقدار الفرق بين الانتاج المحلي و صافي الواردات لمختلف السلع الغذائية ، و اسبابها تعود إلى محصلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات الانتاج ، و لأن معدل الاستهلاك يزيد بنحو ضعف معدل الانتاج أدى ألى اتساع الفجوة الغذائية و تناقص معدلات الإكتفاء الذاتي و تزايد الاعتماد على الاسواقةالخارجية لتأمين الاحتياجات الغذائية.[1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن ان نعرف الفجوة الغذائية هوالفرق بين ما ينتجه الانتاج الملي من سلع و مواد غذائية و بين مدي الكفاية الكمية للإحتياجات الضرورية لتوفير الغذاء لسكان البلد .

الفرع 02: مؤشرات الفجوة الغذائية

تتصف معدلات الفجوة الغذائية عموما بالتذبذب بسبب التغير في الانتاج النباتي و الحيواني و حجم الاستهلاك و تقلبات الاسعار العالمية للسلع الغذائية و نجد ان هناك تزايد كبير في حجم الفجوة الغذائية و خاصة في الدول النامية منذ السبعينات و اصب يمثل استيراد الذاء عبئا تئن تحت وطأته

كل الموازنات المالية بمعظم الدول النامية،و للإستدلال على حجم تلك الفجوة الغذائية و قياسها يتم ذلك باستخدام 3 مؤشرات هي : نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية ، حجم الواردات و المعونات الغذائية مقابل الصادرات، مؤشر مستويات التغذية

و هنا سوف نتناول هذه المؤشرات بشيئ من التفصيل .

أولا : نسبة الإكتفاء الذاتي:

التدهور في معدلات الإكتفاء الذاتي يعتبر من الاخطار الكبيرة التي تهدد تحقيق الامن الغذائي باعتباره احد المكونات الاساسية للأمن الغذائي من المنظور الإقتصاديو يمكن احتساب الإكتفاء الذاتي بالمتطابقة التالية :

الاكتفاء الذاتي = الانتاج المحلي / المتاح للإستهلاك× 100 ، لنحصل على رقم نسبي فإذا كان الناتج منه 80% من احتياجات السكان من مادة غذائية معينة و اذا كانت النسبة منخفضة انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي و اذا زادت هذه النسبة زادت نسبة الاكتفاء و بالتالي فان حجم الفجوة الغذائية الحقيقية يقاس بالفرق بين حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء و حجم الانتاج المحلي منه و تظهر الفجوة الغذائية اذا كان حجم الاستهلاك الفعلي من الغذاء اكبر من حجم الانتاج المحلي من الغذاء و يجوز لنا ان نقول انه كلما اقتربت النسبة من الواحد الصحيح باشارة موجبة دل ذلك على انخفاض في مستوى

1- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة الحالة الليبية نموذجا، دار النشر والتوزيع، ألمانيا، الطبعة الأولى، 2020، ص24

الفجوة ، و عندما تكون نسبة الاكتفتء الذاتي 100% يعني ان الفجوة الغذائية تساوي صفر و اذا ابتعدت النسبة عن الواحد الصحيح بإشارة موجبة دل ذلك على انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي و ارتفاع في مستوى الفجوة الغذائية ، بالتالي فإن نمو الاستهلاك بمعدل اسرع من الانتاج قد يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية و بالتالي انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي من الغذاء .

ثانيا :مؤشر الواردات و المعونات الغذائية مقابل الصادرات الغذائية :

كان من نتائج ارتفاع مستوى الفجوة الغذائية واتساع حجم الهوة بين الانتاج و الاستهلاك زيادة الاعتماد على الخارج من ما تحتاجه الدول النامية من سلع و منتجات غذائية ، أدى بها إلى اختلال في الميزان التجاري لمعظم تلك الدول و اصبحت تعتمد على استيراد الغذاء من الخارج لسد العجز من احتياجاتها من الغذاء و هنا لابد من ذكر الحقائق التالية :

- ان التركيب السلعي للواردات الغذائية يعكس اهمية السلع الغذائية الضرورية والتي يضعب الاستغناء عنها .
- طبيعة الأسواق الغذائية التي تحتكرها مجموعة قليلة من الدول و الشركات المتعددة الجنسيات و ما تملكه هذه القوى لتاثير على هذه الاسواق و التحكم في اسعار السلع .
- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الاسواق الغذائية الدولية و ضعف هامش المساومة نتيجة حساسية الغذاء .

و إذا تمعنا النظر في هذا المؤشر فنجده يستخدم لقياس الفجوة الغذائية حيث يساوي مجموع الواردات الغذائية مطروح منها الصادرات الغذائية =الفجوة الغذائية ، فاذا كانت قيمة هذا المؤشر موجبة يعني ان هناك فجوة غذائية حقيقية و بالتالي تظهر مشكلة الأمن الغذائي .[1]

تالثا : مؤشر مستويات التغذية :

يقاس المستوى الغذائي عادة بمقدار ما يكفي الفرد من السعرات الحرارية في اليوم و السعر الحراري يعبر عن مقدار الحرارة الازمة لرفع حرارة الكيلوغرام في الماء درجة مئوية واحدة ، ولا يفوتنا ان نذكر ان كمية السعرات الحرارية التي يحتاجها جسم الانسان تتفاوت بحسب المناطق التي يعيش فيها السكان ، و حسب فصول السنة و سن الانسان و نوعه ، و نوع العمل الذي يزاوله ، و بناءا على ذلك لا يمكن تحديد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد بشكل مطلق و لكنه يتم تحديد مستويات يغتدى بها عالميا ، و كان هذا حسب التصنيفات التي أعدتها المنظمات الدولية و تم استخدام مؤشر لقياس الحجم النسبي للفجوة المعيارية ، حيث نجد أنها تساوي الفرق بين متوسط السعرات الحرارية المتاحة

1-عيادة الطيب محمد نور الهدى , اسباب و آثار الفجوة الغذائية في العالم العربي (1997- 2015) , اطروحة دكتوراه , تخصص الإقتصاد , كلية الدراسات العليا , جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا , 2019 , ص 63 , 64

للفرد في اليوم و متوسط المتطلبات الاساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية ، و اذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اكبر من المتطلبات الاساسية من السعرات الحرارية فيعني ذلك ان الدولة لاتعاني من فجوة معيارية و العكس اذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم اقل من متوسط المتطلبات الاساسية[1].

المبحث التالث :الدراسات السابقة و القيمة المضافة

لقد تم الاطلاع على العديد من الكتب و الدراسات السابقة و الأبحاث التي تطرقت إلى جوانب عديدة من هذا الموضوع و من بين أهم الدراسات و الأبحاث الجامعية ما يلي :

المطلب الأول :الدراسة الأولى

القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الإستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه ، من إعداد **غردي محمد** ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر -3 ، -سنة 2011-2012 ، حاول الباحث الإجابة على التساؤل ماهي الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي الجزائري ،لتحقيق التنمية الإقتصادية و استغلال فرص الاستثمار و الدعم الزراعي ، التي توفرها الدولة لمواجهة التحديات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة في حالة الإنضمام إليها ؟ . تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق أهداف من بينها إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الزراعي الجزائري في التنمية الإقتصادية ، اعتمد الباحث للوصول إلى نتائج البحث و للإجابة عن كل التساؤلات على المنهج الوصفي ، و المنهج التحليلي و قد قسم الدراسة إلى خمسة فصول ، الفصل الأول بعنوان دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية و الإمكانيات المتاحة له في الجزائر، والفصل الثاني بعنوان الاستثمار الزراعي في الجزائر ، الفصل التالث بعنوان الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية ، الفصل الرابع بعنوان التجارة الزراعية في ظل احكام المنظمة العالمية للتجارة ، والفصل الخامس بعنوان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و تحديات القطاع الزراعي و الإجراءات الممكن اتخاذها لحمايته، توصلت هذه الدراسة من خلال أن التنمية الزراعية تمثل إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية ، و التي تعني استخدام الموارد المتاحة طبيعية وبشرية و مالية و تكنولوجية ، لإحداث زيادة متوالية في الإنتاجية و الإنتاج الزراعي ، يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني و تحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع . من تحليل الباحث لواقع الموارد الزراعية في الجزائر ، تبين له أن القطاع الزراعي يتوفر على موارد طبيعية و موارد بشرية هامة غير مستغلة و ثروات حيوانية و نباتية يمكن الاعتماد عليها و استغلالها

1-محمد الفاتح الفكي محمد احمد ، ملامح واستراتيجيات الأمن الغذائي في السودان دراسة تحليلية على المستوى القومي 1990-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة النيلين 2006

في زيادة الإنتاج الزراعي .كما أبدت الجزائر إرادة قوية في تطوير و ترقية الاستثمار بانتهاجها سياسة الصالح الاقتصادي ، و سن العديد من القوانين و التشريعات و الضمانات المحفزة و المشجعة للاستثمار المحلي و الأجنبي، و تخصيص مبالغ مالية هامة لتطويره من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي .انطلاقا مما سبق نلاحظ أن هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في بعض المتغيرات هي : مساهمات القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني،الدعم الزراعي في إطار السياسات الزراعية الدولية و الوطنية، التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي و الإجراءات الممكن اتخاذها، وتختلف عن دراساتنا من حيث ربط العديد من المتغيرات و القياسات

المطلب الثاني: الدراسة الثانية

مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج و حساب الاستغلال للفترة 1974–2012 ، رسالة دكتوراه ، من إعداد **هيشر أحمد التيجاني** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع اقتصاد كمي ، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان ، سنة 2015–2016. حاول الباحث الإجابة على الإشكالية كيف ساهم القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري من خلال حساب الإنتاج و حساب الاستغلال خلال الفترة 1974–2012. تسعى الدراسة إلى محاولة توفير دراسة حديثة تتناول قطاع الزراعة في الجزائر نظرا لأهمية و مدى قدرة الأساليب الإحصائية في تشخيص واقع الاقتصاد الجزائري و التطلع إلى آفاق القطاع محل البحث ، اعتمد الباحث في الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تتبع مسار تطور قطاع الزراعة في الاقتصاد الجزائري ، و تم استخدام أسلوب عرض تحليلي و بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في أدوات القياس الإقتصادي. و قسم الدراسة إلى تلاثة فصول ، توصلت إلى أهم نتائجها:

اهتمت الجزائر بالتنمية الزراعية الحديثة غداة الاستقلال مباشرة من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة لإنشاء اقتصاد وطني يعتمد على قطاعات حيوية منها قطاع الفلاحة ، بالنسبة للجانب التطبيقي يتبين من التحليل الإحصائي متغيرات الدراسة لقطاع الزراعة الجزائري انه يتبين من خلال ، التحليل العاملي أن العوامل المفسرة لأهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الوطني يمكن اختصارها في تلاث عوامل أساسية هي مصاريف مدخلات و مخرجات العملية لإنتاجية ، المصاريف الإجبارية المقدمة عن العملية الإنتاجية ، عوامل الإنتاج . و ان اقل معامل اختلاف كان للنسبة المئوية لمساهمة قطاع الزراعة في إجمالي الناتج الخام و للنسبة المئوية لمساهمة الزراعة في إجمالي الاستهلاكات الوسيطة ، فبياناتهما تعتبر أكثر انسجاما.

انطلاقا مما سبق نلاحظ من خلال هذه الدراسة أنها تتشابه مع دراساتنا في بعض المتغيرات: واقع الزراعة في الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات الاقتصادية و في برنامج الإصلاحات، التحليل

الإحصائي لمساهمة قطاع الزراعة ، و تختلف عنا هذه الدراسة في بعض المتغيرات و أدوات القياس

المطلب الثالث : الدراسة الثالثة

الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية ، رسالة دكتوراه ، من إعداد **فوزية غربي** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، فرع اقتصاد ، جامعة منتوري بقسنطينة ، سنة 2017 –2008 ، أرادت الباحثة الإجابة عن الإشكالية هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي –النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع ،بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا ؟ تسعى الدراسة إلى تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة و مدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي ، اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على منهجية تقوم على الجمع بين التحليل الكمي و التحليل الكيفي كذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي و كذلك المنهج الإستشرافي . قسمت هذه الدراسة إلى ستة فصول ، حيث الفصل الأول بعنوان أهمية الدراسة في التنمية الاقتصادية ، الفصل الثاني بعنوان السياسات الزراعية في الدول النامية و في الجزائر ، الفصل الثالث بعنوان واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر، الفصل الرابع واقع الإنتاج الزراعي الحيواني في الجزائر ، الفصل الخامس التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية ، و الفصل السادس بعنوان مشاكل و معوقات الزراعة في الجزائر، توصلت إلى : تم اختصار وضعية القطاع الزراعي من خلال محاولة تصنيف أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعا لوتيرة الإنتاج و بالتالي فانه لا توجد قاعدة تابثة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسها تصنيف المجموعات السلعية وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي ، و إنما السائد فهو اتساع الفجوة الغذائية ، حيث يتم باستمرار اللجوء للخارج لسد الفجوة ، و هذا دليل عل استفحال التبعية للخارج ، مما يعني ضعف مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية ،و تعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة ، و إلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى، و السبب وراء ذلك يعود إلى المشاكل و المعوقات التي أصبحت تتعايش مع القطاع الزراعي .

نلاحظ من خلال هذه الدراسة أنها تتشابه مع دراساتنا و لتلتقي متغيراتها مع متغيراتنا في :مشاكل و معوقات الزراعة في الجزائر ، و كذلك تلتقي بعض المتغيرات التي تتضمن الفجوة الغذائية مع دراستنا و تختلف مع دراستنا في بعض المتغيرات.

خلاصة الفصل الاول :

تطرقنا في هذا الفصل على الإطار النظري للقطاع الزراعي و كل ما يتعلق به من تعاريف و أهمية ، مقومات كما تعرضنا إلى الأمن الغذائي و العوامل المؤثرة فيه و استراتيجياته و شملنا كذلك الفجوة الغذائية، حيث يلعب القطاع الزراعي دورا أساسيا و مهما في سيرورة وضع الإقتصاد ، فهو من أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية فهي اول الأنشطة التي مارسها الإنسان منذ القدم و التي بدونها لا تقوم الحياة ، و لهذا أصبح الإهتمام بهذا القطاع ضرورة ليس فقط لكونها مصدرا أساسيا للغذاء بل حتى إمداد باقي قطاعات الاقتصاد بمواد إنتاجية ، لكن رغم أهميته إلا أنه لم يحظ بالإهتمام الكافي في الدول النامية التي لا تزال تشهد تخلفه نسبيا و عدم فعاليته في النهوض بوضعها الاقتصادي.

الفصل الثاني:

واقع القطاع الزراعي و مساهماته

تمهيد :

التنمية الاقتصادية تعبير عن تقدم المجتمع بفضل استنباطه لطرق و أساليب إنتاجية جديدة تؤهلها الى إستخدام أفضل للموارد الطبيعية و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل مما ينتج عنها رفع مستويات الانتاج وزيادة تراكم رأس المال في المجتمع ، و تعد مسألة التنمية الإقتصادية و المحافظة على النمو الإقتصادي ، الشغل الشاغل للدول و الهيئات ذلك لأن تحقيق التنمية هي الهدف الرئيسي الذي تسعى اليه معظم الدول ، و هو المقياس الاهم في تصنيف تلك الدول .

و قد لعب القطاع الزراعي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية و في رفع عجلتها في معظم دول العالم من بينها الجزائر ، بفضل ما يتوفر عليه من موارد طبيعية و مقومات بشرية و باتباع استراتيجيات و إصلاحات معينة ، أهلته الى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام و في نصيب الفرد منه ، و في رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الإقتصادية المحتلفة و هو ما نتطرق إليه في المباحث التلاث التالية :

المبحث الاول : موارد و إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري

المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر

المبحث التالث آفاق ومعوقات القطاع الزراعي في الجزائر والحلول المقترحة

المبحث الأول : موارد و إمكانيات القطاع الزراعي الجزائري

القطاع الزراعي هو أحد القطاعات الرئيسة التي يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية حل المشاكل المطروحة و المتعلقة بتردي الوضع الاجتماعي و الغذائي ، و يتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه و التي سنتطرق اليها .

المطلب الأول : الموارد الطبيعية

1- الأراضي الزراعية : يمكن تصنيف هذه الاراضي الى 4 أصناف:

1-1 الأراضي الصالحة للزراعة : و يعبر عنها بالاراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي، ونلاحظ من خلال الجدول الاول ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.4 مليون هكتار ، وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة " غير صالح للزراعة " ، و بالتالي محدودية الأراضي الزراعية في الجزائر.

وتشتمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحراثة والتي تنقسم إلى مزروعات عشبية وأراضي سباتية و مزروعات دائمة و التي تنقسم إلى مروج طبيعية و زراعات مثمرة و كروم ، و الأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الصالحة للزراعة بعد المزروعات العشبية و هو ما يعني أن الجزء الكبير من الأراضي غير مستغل و هذا راجع إما إلى مشكل الجفاف أو التصحر لتشجيع هذه الأراضي والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي:

الجدول رقم (03) : الأراضي المستعملة للزراعة 2017/2012

الوحدة: الهكتار

التعيين	2013/2012	2014/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016
1-المساحة الزراعية الصالحة	**8461880**	**8465040**	**8487854**	**8449425**	**8 536 468**
1-1 الاراضي الصالحة للحراثة	74966778	7469481	7462081	7404176	7 470 807
-مزروعات عشبية	4453225	4403937	4368417	4373690	4 561 388
-أراضي سباتية	3043453	3065544	3093664	3030487	2 909 419
1.2 مزروعات دائمة	965202	995559	1025773	1045249	1 065 661
مروج طبيعية	26626	25777	25468	31915	53 042
-الكروم	73430	70852	70664	70463	69 642

-حقول أشجار الفواكه	865146	898930	929641	942781	942 977
2-أراضي رعوية و مروج	**32969435**	**32965976**	**32968513**	**32910650**	**32798673**
3-أراضي غير منتجة التابعة للمزارع *	**1458095**	**1457539**	**198887**	**2036089**	**614 436 2**
مجموع الأراضي المستعملة 3+2+1	**42889410**	**42888555**	**43395254**	**43396164**	**755 43771**

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام، الجزائر، نتائج 2014-2016، رقم 47، نشرة 2017،ص37

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الجزائر، نتائج 2015-2017، رقم 48، نشرة 2018،ص33

و منه من الجدول السابق نمثل نسبة الأراضي المستعملة كالتالي:

الشكل رقم 01 :الأراضي المستعملة للزراعة خلال الفترة 2017/2012

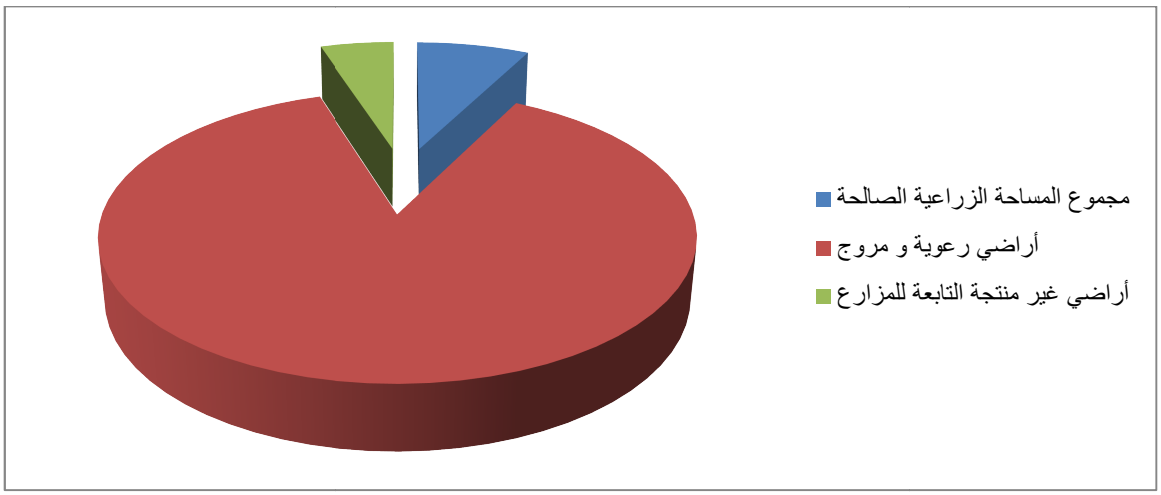

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل الذي يمثل الاراضي المستعملة للزراعة ان المساحة الزراعية الصالحة في السنوات قدرت نسبة مساحتها ب 19.83 بالمئة تقريبا أي ان مساحتها غير شاسعة حيث نلاحظ أن هناك تذبذب بشكل قليل حيث كانت المساحة خلال الفترة 2013/2012 حوالي 8461880 هكتار لتصل خلال الفترة 2017/2016 حوالي 4685368 هكتار أي أنها زادت زيادة طفيفة في المساحة الصالحة للزراعة عكس مساحة الاراضي الرعوية و المروج التي قدرت مساحتها بنسبة حوالي 77.63 بالمئة تقريبا وهي نسبة كبيرة جدا حيث ارتفعت مساحتها من 32969435هكتار خلال الفترة 2013/2012 إلى 32798673 هكتار، فيجب ان تكون الاراضي الصالحة للزراعة اكثر شساعة لزيادة الانتاج الزراعي و تحقيق التنمية الاقتصادية.

كذلك هناك مساحة الاراضي الغير منتجة للمزارع قدرت ب 1938887 هكتار خلال الفترة 2013/2012 ووصلت سنة 2017 إلى 2436614 هكتار وهي مساحات قليلة وتمثل نسبة صغيرة جدا تقدر حوالي 2.80 بالمئة تقريبا مقارنة مع الأراضي الرعوية و المروج.

1-2-الاراضي القابلة للزراعة:

و تشمل الاراضي المستغلة و غير المستغلة و التي تدخل في نطاق الأراضي الممكن استصلاحها و يتم استخدام هذه الاراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة و الموسمية و مساحة للغابات و المراعي و هناك مساحة متروكة[1].و الجدول التالي يوضح تطور الاراضي الصالحة في الجزائر :

الجدول رقم (04) : تطور الأراضي الصالحة للزراعة (2017/2005) الوحدة (هكتار)

السنوات	المساحة المستغلة فعلا1	المراعي 2	أراضي غير مستغلة 3	المساحة الكلية الصالحة للزراعة 3+2+1
2005	8389640	32821550	1169440	42380630
2006	8403570	32776670	1187650	41367890
2007	8414670	32837225	1196945	42448840
2008	8425021	32884875	1126355	42436251
2009	8423340	32955880	1087700	42466920
2010	8435028	32938300	1071022	42444350
2011	8445490	32942086	1056284	42443860
2012	8454630	32943690	1101110	42499430
2013	8461880	3296435	1458095	42889111
2014	8465040	32965976	1458095	42889111
2015	8487854	32968513	1938887	43395254
2016	8449425	32910650	2036089	43396164
2017	8500000	32860075	2036999	43397074

Source :ministère de l'agriculture et du dévelopment rural, statistiques agricoles1999-2017.

1-صادق هادي , عمار عماري , القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة وفرة الموارد و الإمكانيات ضعف الأداء و محدودية المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني 2000-2016 , مجلة الحقوق و العلوم الانسانية , العدد الاقتصادي 30(2)- , لا يوجد بلد النشر , تاريخ 2021/04/03 , ص 282

ونبين معطيات الجدول في منحنى بياني كالتالي:

الشكل رقم (02): تطور الأراضي الصالحة للزراعة **الوحدة(هكتار)**

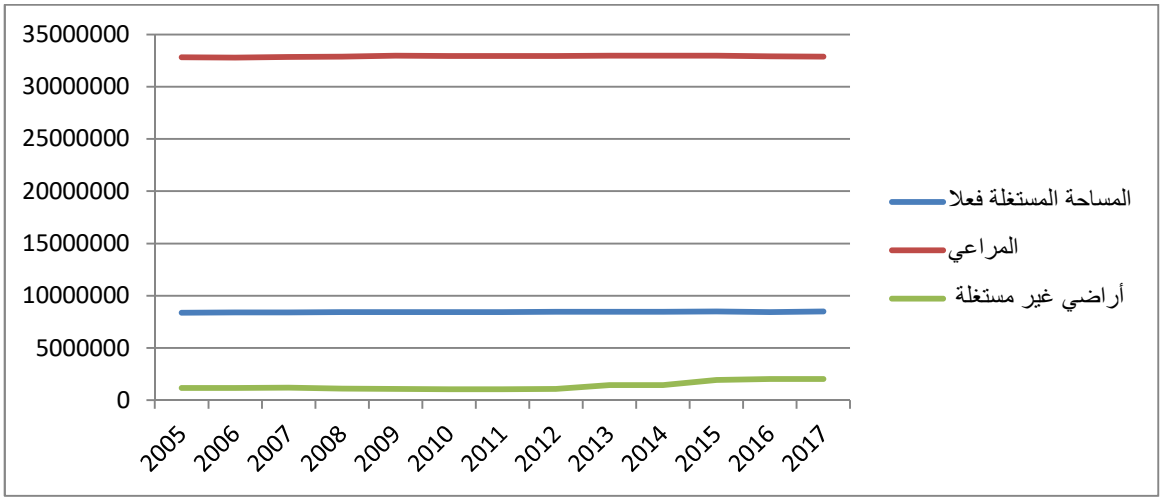

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل أن المساحة الكلية الصالحة للزراعة تقريبا تابثة من سنة 2005 إلى غاية 2017 ، كما نجد أن المساحة المستغلة فعلا في تذبذب بين الانخفاض و الزيادة لكن بنسب شبه منعدمة و هذه المساحة لم تستغل بشكل كبير، و نرى أن نسبة المراعي هي التي أخذت نصف المساحة الكلية حيث بقيت مساحتها تابثة ، و مساحة الأراضي غير مستغلة بقيت تابثة من سنة 2005 لغاية 2012 و من ثم زادت نسبتها بشكل قليل إلى غاية 2017 ، و هذا يعكس لنا مدى إهدار الأراضي الصالحة للزراعة و إهمالها و عدم استغلالها بشكل صحيح لتحقيق الأمن الغذائي ، و منه نستنتج أن الإنتاج الزراعي في الجزائر ضئيل مقابل المساحات الشاسعة للأراضي الصالحة للزراعة التي لم تستغلها الدولة و بقيت وراء التبعية الغذائية من الخارج.

1-3-أراضي المساحة المحصولية :

تتمثل المساحة المحصولية ، في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، إي الاستعمال الكثيف الزراعي .

إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية ، عوض القيام باستثمارت ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة ، إلا أنها تطبق في أغلب أراضي الدورة الأحادية (أي زراعة محصول واحد خلال السنة) و هذا ما يظهر جليا في زراعة الحبوب و الأشجار المثمرة .

1-4-الأراضي المسقية :

إن تطور مساحة الإراضي المسقية يسمح برفع الإنتاجية الزراعية و كمية الإنتاج و هذا بفضل التكثيف الزراعي ، و كذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار و الجفاف، و هذا سعت الدولة إلى زيادة مساحة الأراضي المسقية .

نلاحظ هناك تطور في مساحة الأراضي المسقية و هذا بفضل مجهودات الدولة التي قامت ببناء العديد من السدود و حفر الآبار خاصة في المناطق الجنوبية ، حيث يتم استصلاح مساحة معتبرة في السنوات الأخيرة و هذا عن طريق حفر الآبار العميقة و إنشاء السدود الصغيرة ، و تبقى هذه الأراضي المسقية محدودة مقارنة بقدرات البلاد من الأراضي و المياه ، حيث من الممكن تجهيز و سقي مساحة مليون هكتار على مدى السنوات القادمة [1].

2-الموارد المائية :

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى تلاثة موارد رئيسية هي[2] :

2-1-الموارد المطرية :

رغم اتساع الرقعة الجغرافية و التي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم مربع إلا أن 93% من هذه المساحة ، توجد في منطقة الهضاب العليا و الجنوب، و نسبة هطول الأمطار فيها تقدر بنسبة 8 % من اجمالي كمية التساقط السنوية، أما المنطقة الشمالية للبلاد و التي تقدر نسبتها 7 % من إجمالي المساحة الإجمالية والتي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الامطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار م3 سنويا، و هي ما تمثل 92 % من إجمالي كمية التساقط في السنة .

2-2-الموارد السطحية : تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية و الأنهار، و تقدر الموارد المائية السطحية بين 908 مليار م3 /السنة و 13.5 مليار م3 /السنة، حيث تتوزع جغرافيا من

الشمال إلى الجنوب و من الشرق إلى الغرب، إذ تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م3 و أحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م3 أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار متر مكعب، و تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية ، يبلغ حاليا (سنة 2009) عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة استيعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب .

1-عياش خديجة, سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر , دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007 ,رسالة ماجيستر , تخصص التنظيم السياسي و الاداري, قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , كلية العلوم **السياسية و** الاعلام , جامعة الجزائر 3 , 2010-2011 , ص25

2-صادق هادي , عمار عماري, مرجع سابق , ص 282 و 283

2-3-الموارد الجوفية :

تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية و حوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، و قدرت كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها بحوالي 7 مليار متر مكعب في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال (2 مليار م/السنة) و الجنوب (5 مليار م/السنة)، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90 % (1.8 مليار م3 /السنة) و تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية (75 %) تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة ، الهضاب العليا .أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى و التي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، و هما المتداخل القاري و المركب النهائي و ذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كم2 على التوالي، و يعتبر تجدد هذا المخزن ضعيفا جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق .

الجدول رقم (05) : الموارد المائية و المستقبلية في الجزائر

الوحدة : مليار متر مكعب/السن

العام	تعداد السكان	الموارد المائية						الإحتياجات المائية				نصيب الفرد الموارد المائية 32 سنة	فجوة الموارد المائية	
		تقليدية		غير تقليدية		إجمالي	متجددة %	مشرب	صناعة	ري	إجمالي		أ	ب
		سطحية	جوفية	تحلية	معالجة									
1990	25	13.5	3.5	0.05	/	17	16	1.37	0.26	2.73	4.36	690	12.85	(-)7.75
2000	33	13.5	3.7	0.1	/	17.3	16	2.6	0.5	3	6.1	524		-15.7
2025	52	13.5	3.7	0.15	/	17.35	16	5.67	1.1	3.67	10.44	334		+34.65
2040	78	13.5	3.7	0.2	/	17.4	16	8.36	1.36	4.25	14.20	323		-60.6

المصدر : د/سامر مخيمر -خالد حجازي -أزمة المياه في المنطقة العربية الحقائق و البدائل الممكنة-عالم المعرفة رقم 209 سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلة الوطن للثقافة للفنون و الآداب -الكويت مارس 1996 . ص 83

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الموارد السطحية تكون امطارها على طول العام حوالي 13.5 مليار متر مكعب في السنة و الموارد الجوفية تقدر كميتها حوالي 3.7 مليار متر مكعب سنويا حيث تتواجد في المناطق الصحراوية ، حيث تكون الكميات معتبرة جدا مثل ما هو مبين في الجدول .

أما إجمالي الاحتياجات المائية فقد ازداد الطلب عليها حيث كانت سنة 2000 حوالي 6.1 مليار متر مكعب ليصبح توقع الطلب في المستقبل قد يزيد أكثر يقدر حوالي 14.20 مليار متر مكعب و ذلك لارتفاع الكثافة السكانية ، و نلاحظ ان نصيب الفرد من المياه يتناقص بشكل مستمر في كل سنة خصوصا في المشرب عكس الحاجة او الطلب على الري حيث الطلب عليه قليل بالتالي عدم الطلب كثيرا بالقطاع الزراعي مثل ما هو الطلب بحاجة السكان ، و تبقى الصناعة هي الأقل طلبا في الجزائرالتي قدرت خلال السنوات الموضحة في الجدول من 0.6 مليار متر مكعب إلى 1.36 مليار متر مكعب اي شبه منعدمة.

المطلب الثاني : واقع الإنتاج النباتي

يعتبر الانتاج النباتي من أهم مصادر الإنتاج الفلاحي ، لما له من أهمية في توفير الإحتياجات الغذائية للسكان ، توفير العملة الصعبة من خلال عائدات الصادرات في السلع الغذائية ، أو من خلال توفير سلع محلية تحد من حجم الواردات الغذائية ، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها كمدخلات وسيطة للعديد من الصناعات التحويلية ، و لقد عملت الجزائر من خلال برامجها المختلفة على تطوير هذا الإنتاج و خاصة فيما يتعلق بإنتاج الحبوب ، البقوليات الجافة ، الحمضيات و الكروم .[1]

أولا : تطور انتاج الحبوب و مساحتها

1-تطور المساحة :

هناك نسبة كبيرة من الأراضي المستخدمة أو الصالحة للزراعة في الجزائر هي مخصصة لزراعة الحبوب و بصفة خاصة زراعة القمح الصلب و اللين و الشعير، ثم تأتي زراعة الشوفان avoince و الذرة Mais و الصورغو Sorgho .[2]

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي و في الإقتصاد الوطني، حيث احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ حوالي 40 بالمئة من المساحة الزراعية الصالحة،والجدول والشكل المواليين يمثلان المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب في الجزائر كما يلي :

1-قصوري ريم , الأمن الغذائي و التنمية المستدامة , مرجع سابق، ص 155

2-براكتية بلقاسم, الزراعة و التنمية في الجزائر دراسة مستقبلية , أطروحة دكتوراه ,اقتصاد التنمية , قسم العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2014/2013 , ص 9

الجدول رقم (06) : المساحة المزروعة من جملة الحبوب خلال الفترة 2017/2007

الوحدة : هكتار

المساحة المزروعة	2645.29	3063.03	2699.25	2509.02	2754.34	3379.57	3513.44
السنوات	2011/2007	2012	2013	2014	2015	2016	2017

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية- المجلد رقم 35، ص 30

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية-المجلد رقم 38

من خلال هذا الجدول نمثل بيانيا المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في الفترة 2007-2017 كما يلي :

الشكل رقم (03) : تطور مساحة الحبوب الإجمالية من الحبوب 2007-2017

الوحدة : ألف هكتار

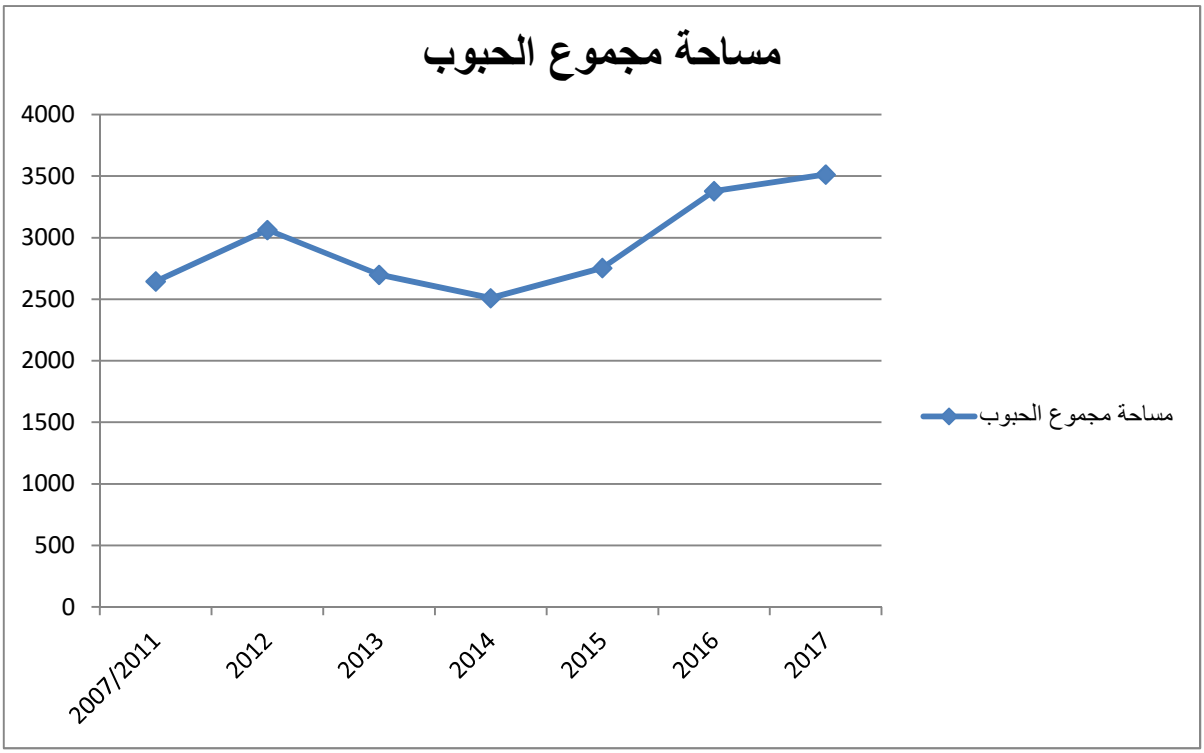

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الجدول و المنحنى السابقين أن المساحة المخصصة نتائجها إيجابية و لا بأس بها حيث في الفترة المتوسطة 2011/2007 تقدر المسحة حوالي 2645.29 ألف هكتار وتصاعدت بشكل ملحوظ

هذه المساحة ل 3063.03 الف هكتار في سنة 2012، غير أنها تناقصت نحو الأسفل لتسجل المساحة حوالي 2699.25 و 2509.02 ألف هكتار خلال سنتي 2013 و 2014 على الترتيب، و سبب انخفاض المساحة الزراعية المخصصة للحبوب في تلك الفترة هو العوامل الطبيعية و البشرية التي تهددها و تؤثر على حجمها كالتصحر و التوسع العمراني ، لكنهم حاولو زيادة هذه الاراضي قليلا لتتحسن بشكل طفيف سنة 2015 بحوالي 2754.34 ألف هكتار، لترتفع بشكل ملحوظ سنتي 2016 و2017 ب 3379.57 و 3513.44 ألف هكتار وهذا الإرتفاع ناتج عن استغلال هذه المساحات و استخدام الآلات المساعدة في الفلاحة و نلاحظ أيضا الزيادة المستمرة في توسيع المساحات المزروعة، لكن الجزائر رغم امتلاكها للأراضي الشاسعة لم تستغلها إلا بشكل نسبي و المشكل العام يكمن في أن معظم هذه الاراضي لا تخضع لسقي منتظم.

حيث تعتبر الجزائر من أكثر الدول العربية المستوردة للشعير وهذا دليل كافي بعدم استغلال الأراضي في زراعة الحبوب.

2-تطور الإنتاج :

يحتل إنتاج الحبوب في الجزائر مكانة هامة من حيث كميات الإنتاج و المساحات الزراعية المخصصة له عبر مختلف ولايات الوطن . بحيث قدر متوسط المساحة المزروعة من الحبوب بحوالي 45.16 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة حسب إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية .

و تحتاج عملية إنتاج الحبوب إلى ظروف مناخية خاصة و مساحات واسعة نسبيا مقارنة بالمحاصيل الزراعية الاخرى ، مما يسمح للولايات التي تتوفر على هذه الظروف باستغلالها لإنتاج الحبوب. وتسعى الجزائرللتصدي للتحديات التي تعيق النظم الغذائية والزراعية، وذلك لتلبية احتياجات السكان الغذائية والجدول التالي يبرز تطور كمية الإنتاج في الجزائر حسب نوع المحصول خلال الفترة من 2007 إلى 2017 كما يلي :

جدول رقم (07) : تطور انتاج الحبوب حسب كل نوع خلال الفترة 2017/2007

الوحدة : مليون قنطار

الحبوب	2008/2007	2011/2010	2016/2015	2017/2016
القمح الصلب	8138	19275	19376.17	19909.5
القمح اللين	2972	6275	5024.79	4455.4
الشعير	3959	11042	9199.06	9696.9

Source :**ONS** Ministère de l'agriculture ، « la prodiction Agricole » Bultin N°937،(2018)، et du développemnt Rural(2007-2011).

يبين لنا الجدول أن إنتاج القمح الصلب له نتائج إيجابية حيث كان إنتاجه سنة 2008/2007 حوالي 8138 مليون قنطار ليرتفع بشكل ملحوظ يفوق 19 مليون قنطار ليصل إلى حوالي 19376.17 مليون قنطار خلال الفترة 2016/2015 ليرتفع قليلا في 2017 ليبلغ إنتاجه 19909.5 مليون قنطار، والقمح الصلب الذي سجل مستويات جيدة عكس الأصناف الأخرى .

حيث سجل القمح اللين سنة 2007 حوالي 2972 مليون قنطار لترتفع بنسب قليلة لتصل سنة 2017 حوالي 4455.4 غير أن إنتاجها قليل جدا حيث لم يتعدى 9 ملايين قنطار، و كذلك بالنسبة للشعير حيث مستوياته لم تتجاوز 12 ملايين قنطار ، فقد سجل سنة 2007 حوالي 3959 مليون قنطار ليرتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2011/2010 ب 11042 مليون قنطارغير أنه تراجع في السنوات الاحقة حيث سجل سنة 2017 حوالي 9696.9 مليون قنطار.

و سبب تراجع إنتاج المحاصيل إلى التغيرات المناخية المؤثرة عليه حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة و سقوط الأمطار إلى التأثير سلبا في المحاصيل، و كذلك بسبب الوسائل المستعملة في العملية الإنتاجية التي لا تصل إلى مستويات الإمكانيات المتاحة في البلد ، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول المستوردة للشعير رغم الموارد المتاحة من ثروات طبيعية و شساعة الأراضي الغير مستغلة في البلد.

الشكل رقم 04 : تطور انتاج الحبوب للفترة 2017/2010 و 2009/2000

الوحدة : قنطار

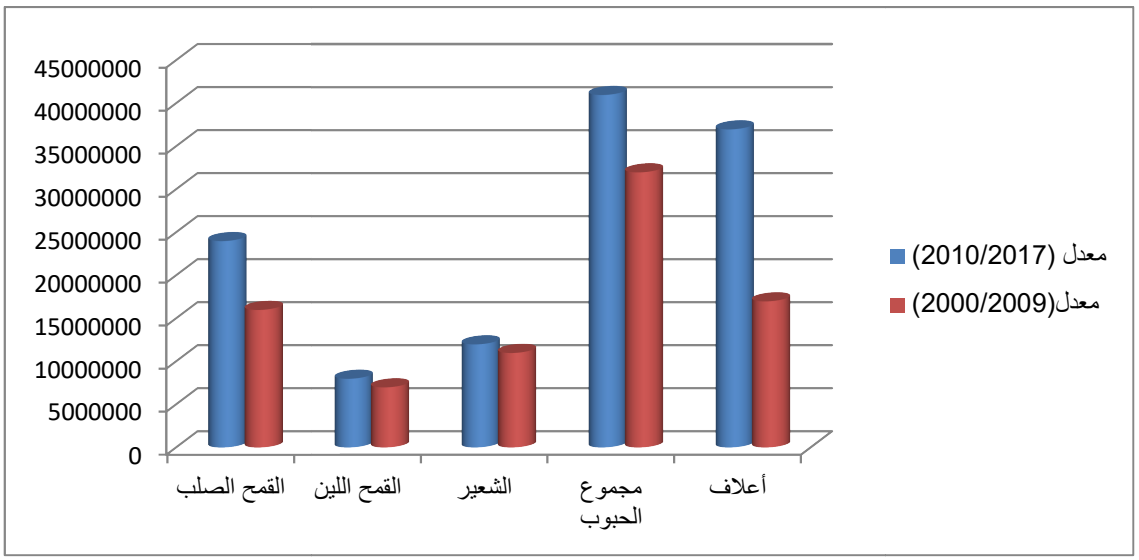

المصدر : وزارة الفلاحة و التنمية الريفية

نجد أن تطور الحبوب في الفترة 2017/2010 سجلت كمية كبيرة مقدارها 41000000 قنطار مقارنة بالفترة 2009/2000 التي قدرت حوالي 32000000 قنطار ،

ونلاحظ انتاج القمح الصلب يمثل في العقد 2017/2010 مقدار حوالي 24 مليون قنطار مقارنة بالفترة 2009/2000 التي سجلت مقدار 16 مليون قنطار و نفس الأمر ينطبق على الشعير مقداره في الفترة 2017/2010 كان 12 مليون قنطار و في الفترة 2009/2000 كان حوالي 11 مليون قنطار

و ما يلاحظ هو نسبة الاعلاف المرتفعة التي قدرت كميتها في العقد 2017/2010 حوالي 37 مليون قنطار عكس ما سجلته في الفترة 2009/2000 حيث سجلت حوالي 17 مليون قنطار .

2-تطور إنتاج البقوليات :

تعتبر البقول الجافة من المجموعات الزراعية الغذائية التي أولتها الدولة الاهتمام ، عن طريق الدعم و الإعانات المقدمة لمنتجيها و هذا لتحقيق الإكتفاء الذاتي منها .

3- تطور إنتاج الفواكه :

تعتبر الفواكه من المنتجات التي يزيد الطلب عليها سنة بعد اخرى ، و لزيادة إنتاجها قامت الدولة بدعم كبير لها ، لدراسة تطور إنتاجها قسمناها إلى تلاث أصناف :

4-الحمضيات : تعد زراعة الحمضيات بالجزائر ذات أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني ، حيث تمثل إحدى المنتجات الرئيسية في قائمة الصادرات الزراعية .

-**الكروم** : تعد منتجات الكروم إحدى أهم المنتجات الزراعية التي كانت تعتمد عليها الجزائر في الصادرات الزراعية .

-**الفواكه ذات النواة** : تعد الفواكه ذات النواة من الفواكه ذات الأهمية الكبيرة في الإقتصاد الوطني و هذا راجع إلى الإستهلاك الواسع لها .[1]

جدول رقم (08) : تطورالإنتاج و الأراضي المخصصة للبقول و الفواكه من 1999 إلى 2017

الوحدة : هكتار- قنطار

السنوات	البقوليات		الفواكه ذات النواة		الحمضيات		الكروم	
	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	الانتاج	المساحة
1999	394650	72410	4094950	94090	4535550	40780	1781530	50650
2000	218640	63140	3980110	95120	4326350	41380	2038010	51010
2001	384360	59470	4275840	97620	4699600	41680	1961590	51450
2002	435340	62160	5031490	101430	5194590	42250	2343970	54160
2003	577480	68010	5706110	111300	5599300	42942	2779680	60465
2004	580000	72063	6190600	120402	6091110	43560	2839000	62532
2005	471060	69240	7732440	140044	6274060	43995	3340210	69633
2006	440690	66866	9809810	162796	6803450	45859	3980180	75187
2007	500830	63510	6907420	279752	6894670	63296	2449900	91930
2008	401725	61211	9226510	268033	6973665	64016	4019915	86665
2009	642890	67448	10154974	263332	8444950	63589	4925252	82184
2010	723450	74220	12330600	262698	7881110	63825	5605620	79930
2011	788170	87296	13821630	257395	11067500	64124	4025920	77461
2012	842900	85295	13588145	246409	1087320	65353	5431690	74114
2013	958330	84993	15401040	243550	12048510	64771	5708400	73352
2014	937065	90507	13965310	240356	12710030	66017	5180350	70735

1-جبار هاجر,تقييم القطاع الزراعي في الجزائر, مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات ديسمبر 2018 , العدد الرابع عشر , الجزائر , ديسمبر 2008 , ص 61

65979	5680690	85068	13419940	202381	15388816	85068	873922	**2015**
/	5665787	/	13442754	/	15171437	177000	1072138	**2016/2017**

Source ; ministére de l'agriculture et du développment rural , statistiques agricole 1999-2015

Source ; ministére de l'agriculture et développment rural، statistiques agricoles، 1999-2018

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

البقوليات : نلاحظ ان هناك تذبذب في الانتاج و المساحة في الجزائر حيث سجلت مساحتها اعلى نسبة في سنة 2014 قدرت حوالي 90507 هكتار ، إلا انها انخفضت سنة 2015 لتسجل 85068 هكتار ، و كانت أدنى نسبة سجلتها في سنة 2001 حوالي 59470 هكتار ، لكنها ارتفعت سنة 2017 ب 177000 هكتار، و بقيت في انخفاض و ارتفاع باقي السنوات إلى سنة 2014 ، أما بالنسبة إلى تطور انتاجها نجد أن أدنى إنتاج حققته في سنة 2000 قدرب 218640 قنطار و بقي انتاجها في تذبذب إلى أن وصل سنة 2009 فبدأ إنتاج البقوليات بالارتفاع في كل سنة حيث حققت اعلى كمية سنة 2017/2016 بقدر 1072138 قنطار و تعد البقول ثاني اهم محصول بعد الحبوب من حيث الطلب عليه في الجزائر.

الفواكه ذات النواة : نلاحظ ان الاراضي المخصصة للفواكه ذات النواة في تحسن مستمر في كل سنة لكنها سجلت تذبذبات في بعض السنوات ، حيث سجلت ادنى مستوى للمساحة المخصصة لها سنة بداية من سنة 1999 ب 94090 هكتار و اعلى نسبة سجلتها سنة 2007 ب 279752 هكتار رغم انها بقيت تقريبا في نفس المستوى إل غاية سنة 2015 ، أما بالنسبة لتطور إنتاج الفواكه ذات النواة نجد تحسن ملحوظ في انتاجها الذي حققته حيث يتزايد من بداية 1999 الى غاية سنة 2017 إلا انها فقط في سنة 2000 شهدت انخفاض قليل و هو ادنى كمية سجلته حوالي 3980110 قنطار و أعلى و أكبر من كمية حققتها في سنة 2015 حوالي 153888816 قنطار و تليها في سنة 2017/2016 ب 15171437 قنطار و هذا راجع الى ما شهدته الزراعة من دعم في إطار برنامج التجديد الفلاحي .

الحمضيات : نجد أن المساحة المخصصة للحمضيات في تزايد و تطور مستمرا منذ سنة 1999 حوالي 40780 هكتار إلى سنة 2015 التي سجلت حوالي 85068 هكتار ، نفس الشيئ ألاحظه في الإنتاج حيث شهدت كمياته نتائج إيجابية من سنة 1999 إلى غاية 2017/2016 حيث سجل في بداية السنة حوالي 4535550 قنطار و تليها السنوات الموالية إلى أن حققت ارتفاع كبير و ملحوظ 2011 الذي سجل 11067500 قنطار ليبقى هذا الارتفاع في تزايد ، و أعلى كمية سجلتها في سنة 2017/2016

ب: 13442754 قنطار و هذا راجع الى كل الدعم الذي تقدمه الدولة من برامج تطوير الري و تطوير الانتاج و الانتاجية عن طريق اقتناء الأسمدة و شراء الشجيرات و خفض أسعارها للفلاحين.

الكروم : نلاحظ إن المساحة المخصصة لها شهدت تذبذب في السنوات بين الانخفاض و الارتفاع حيث سجلت أدنى نسبة في سنة 1999 ب 50650 هكتار لتليها السنوات 2000، 2001، 2002 على التوالي 51010 هكتار، 51450 هكتار، 54160 هكتار ، و أعلى نسبة سجلتها في سنة 2007 ب 91930 هكتار ، أما بالنسبة لانتاج الكروم فقد حققت تحسن ملحوظ و نتائج إيجابية خلال السنوات و ذلك من بداية 1999 الذي كان 1781530 قنطار ليبقى في تزايد ما عدا في سنتي 2001 و 2007 ، حيث سجلت أعلى كمية في السنوات الاخيرة 2013 ، 2014، 2015، 2017/2016 ، على التوالي 5708400 قنطار ، 5180350 قنطار ، 5680690 قنطار ، 5665787 قنطار .

ونلاحظ عموما بأن إنتاج البقوليات و الفواكه بأنواعها حققت نتائج إيجابية والتي حققت نسبة عاليةمن الإكتفاء الذاتي وهذا راجع للتشجيع المستمر والدعم الفلاحي على غرس الأشجار المثمرة.

المطلب التالث : واقع الإنتاج الحيواني

إن الإنتاج الحيواني لايقل أهمية عن الإنتاج النباتي ، و هو الآخر حظي بالإهتمام و خصصت له برامج و سياسات و إمتيازات كالدعم الفلاحي، و تعتمد الدولة في زيادة انتاجها على أسلوبين الأول في عدد القطعان و الثاني يعتمد على زيادة الإنتاجية ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى جانبين، الثروة الحيوانية من رؤووس الأغنام و الأبقار و تطور الإنتاج الحيواني من حيث الكمية اللحوم بأنواعها و الحليب كما يلي :

أولا: الثروة الحيوانية و تنقسم الثروة الحيوانية إلى ما يلي :

-**المواشي** : تتمتع الثروة الحيوانية بأهمية خاصة ، فيما يتم استغلال المراعي الطبيعية المنتشرة كما أن المواشي تعتبر من عوامل انتاج المواد الغذائية بمختلف أنواعها و هي مكملة للإنتاج الحيواني . و تشمل الثروة الحيوانية نوعين و هما المواشي و الدواجن .[1]

1-شيخاوي سهيلة , السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي و دوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016) , مرجع سابق , ص 206

الجدول رقم (09) : تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 1999-2017 الوحدة (رأس)

السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال
1999	1579640	17988480	3061660	217370
2000	1595380	17615930	3026730	243220
2001	1613040	17298790	3129400	245490
2002	1551570	17587740	3280540	249690
2003	1560545	17502790	3324740	253050
2004	1613700	18293300	3450580	273140
2005	1586070	18909110	3589880	298560
2006	1607890	19615730	3754590	286670
2007	1633810	20154890	3837860	291360
2008	1640730	19946150	3751360	295085
2009	1682433	21404585	3962120	301118
2010	1747700	77022668	4287300	93139
2011	1790140	33023989	441102	553187
2012	1843930	10525194	4594525	14034
2013	1909460	26572980	4910700	344015
2014	2049652	27807734	5129839	354465
2015	2149549	28111773	5013950	362265
2016	2081310	28135990	4934700	379090
2017	1895130	28393600	5007890	381880

Source : ministère de la l'agriculture et du développment rural . stastiques agricoles 1999 -2017.

ونبين تطور الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة 2017/1999 بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم(05): تطور رؤوس الحيوانات من 2017/1999

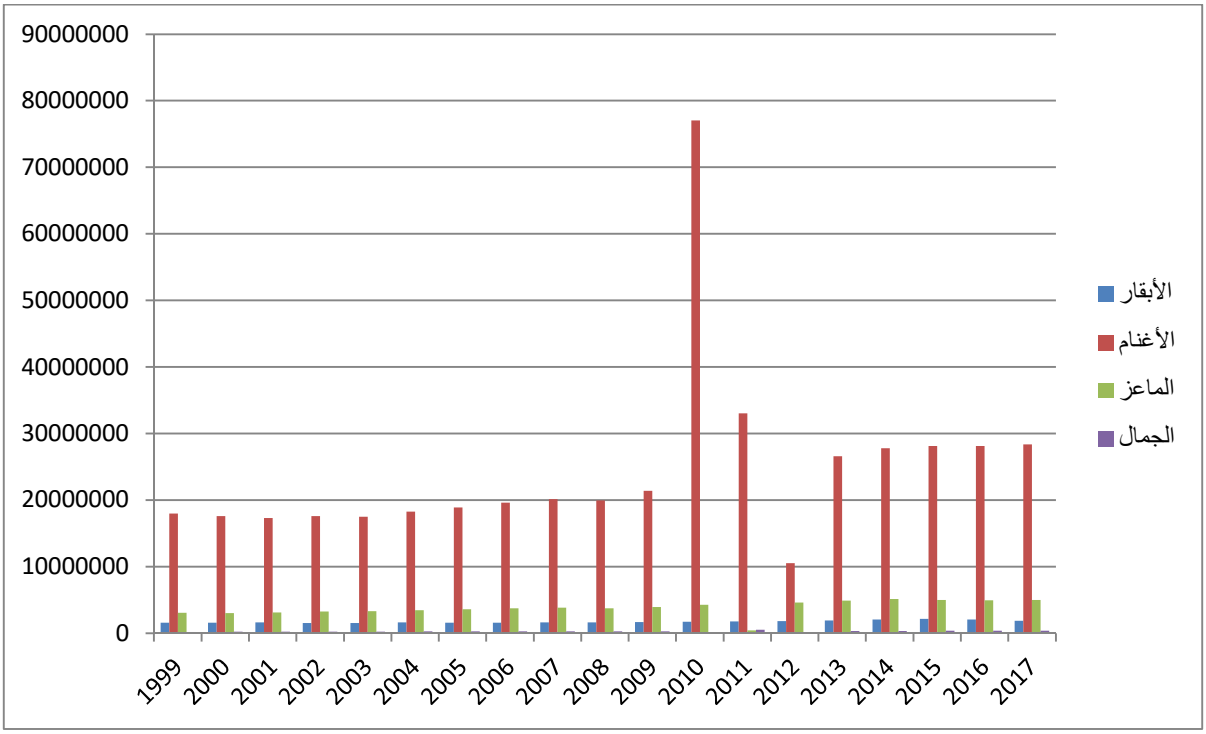

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 08

من خلال الجدول رقم 08 والشكل رقم 05 نجد أن الثروة الحيوانية الجزائرية في تطور من سنة إلى أخرى ، وهذه الزيادة بنسب قليلة حيث نجد الأبقار في تذبذب ما بين سنة 1999 إلى سنة 2002 و بهذا العام سجلت أسوء نتيجة حيث بلغ عددها 1551570 رأس بعدها نلاحظ ارتفاع مستمر في عدد الأبقار بداية من عام 2003 حتى سنة 2015 حيث بلغ عددها 2149549 رأس وهي النتيجة الأفضل و شهدت إنخفاضا عامي 2016 و 2017 حيث بلغ على التوالي 2081310 رأس و 1895130 رأس .

و نجد أن الاغنام تمثل النسبة الاكبر و تحتل الصدارة من حيث العدد بالنسبة للمواشي في الجزائر و يرجع هذا إلى اهتمام الرعاة الجزائريين بالاغنام بنسبة كبيرة ، نلاحظ ارتفاع ملحوظ من سنة 1999 الذي بلغ عددها 17988480 رأس إلى غاية سنة 2015 ليكون عددها 28111773 رأس لتبقى تقريبا تابثة حتى عام 2017 حيث سجلت ارتفاع قليل فقط حيث بلغ 28393600 رأس و هي أعلى نتيجة سجلتها هذه السنة.

كما ان رؤوس الماعز شهدت هي الأخرى ارتفاعا و زيادة حيث بلغ عددها 3061660 راس سنة1999 إلى 5007890 رأس سنة 20117 و أحسن نتيجة سجلتها عام 2014 الذي بلغ عددها 5129839 رأس لتسجل أدنى و أسوأ نتيجة عام 2000 . في حين أن الجمال سجلت و انتقل عددها من 217370 رأس بداية من 1999 الى غاية 381880 رأس سنة 2017 حيث زاد عددها بنسبة قليلة كونها تتواجد

في المناطق الصحراوية اي لايمكن مقارنتها بعدد الابقار و الماعز و الاغنام التي تتواجد في السهول و الهضاب و المناطق الساحلية اين تكون الكثافة السكانية كبيرة ، نلاحظ من خلال الجدول خلال 17 سنة رؤوس المواشي عرفت تحسنا و لكن بنسب قليلة و غير كافية ، ان الجزائر تبقى من بين

الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي و عاجزة عن تطور في عدد المواشي بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية .

-**الدواجن** : تعتبر تربية الدواجن من ذات أهمية كبيرة نظرا لمحدودية متطلباتها من مياه و أرض ، حيث تتم تربيتها ضمن الحيازات العائلية الصغيرة التي تنتشر بكثرة و قد شهدت شعبة الدواجن في الجزائر

توسعا وفق نظم الانتاج الحديثة خلال السنوات الأخيرة و حققت نتائج اقتصادية مهمة ساهمت في تحسين الأمن الغذائي من المنتجات الحيوانية[1] .

ثانيا : تطور الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي او من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان .

و تتميز الجزائر بتنوع حيواني حيث نجد الابقار و الاغنام و الماعز و التي تعتبر مصدرا للحوم الحمراء و الحليب ، و نجد الدواجن التي هي مصدر اللحوم البيضاء و البيض ، و نجد الخلايا النحلية و التي تعتبر مصدر انتاج العسل، وكذلك إنتاج الحليب من كل من الماعز و الجمال و الأبقار.

ومنه نمثل تطور الإنتاج الحيواني بيانيا في الشكل التالي:

1-شيخاوي سهيلة , مرجع سابق , ص 208

الشكل رقم 06 : تطور الانتاج الحيواني من سنة 2009 إلى 2017

الوحدة (قنطار)

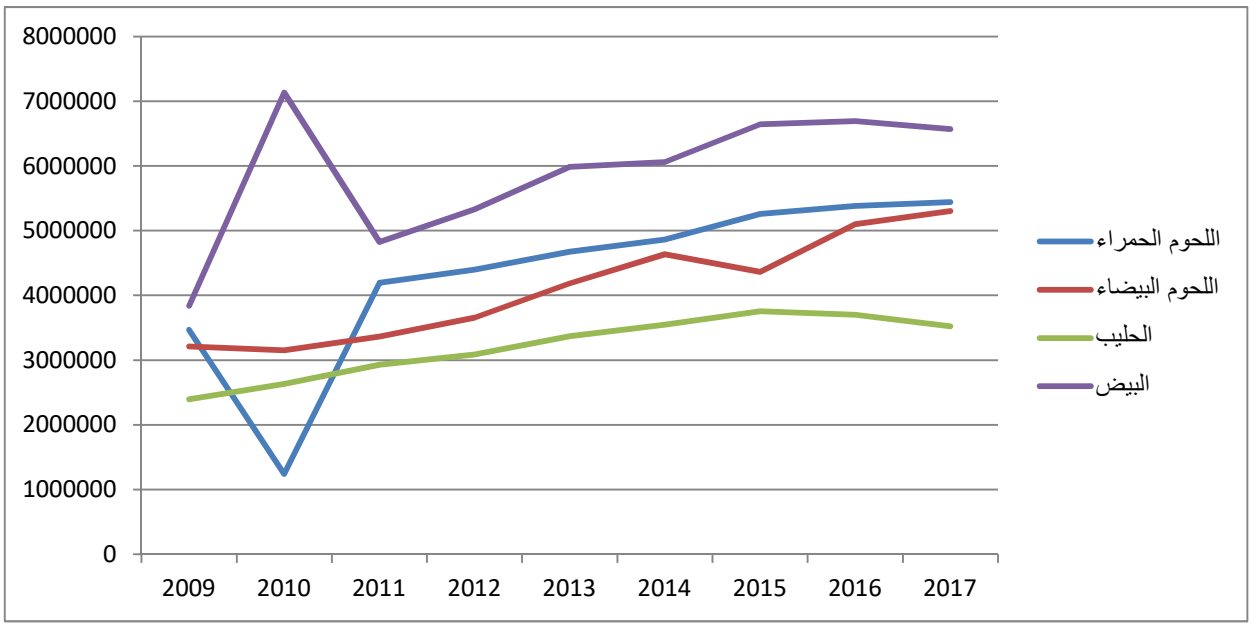

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على

1999-2017،statistiques agricoles،;ministère de l'agriculture et du dévelopment rural

إنطلاقا من الشكل نلاحظ ان انتاج **اللحوم الحمراء** جيدة و مرتفعة وشهدت زيادة منتظمة في إنتاجه طوال الفترة إلا أنها سنة 2010 شهدت انخفاضا قدر ب 1243816 قنطار بعد ان كان سنة 2009 حوالي 3465960 قنطار لكنه عاد بارتفاع ملحوظ من 2011 إلى 2017 ، بعدما كانت اللحوم الحمراء في السنوات الماضية منخفضة و في تذبذب .

كذلك فيما يخص **اللحوم البيضاء** قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان سنة 2009 في حدود 3209225 قنطار تضاعف هذا الانتاج في السنوات الموالية حيث بقي مرتفعا غير أنه في سنة 2015 عرف انخفاضا قليلا ليرجع للارتفاع بعد ذلك في سنة 2017 قدر ب 5300000 قنطار ، و يعود الفضل في زيادة إنتاج اللحوم إلى سياسة دعم المنتجين و المرافقة البيطرية ، و تشجيع الشباب على القيام بالمشاريع الخاصة بتربية الدواجن و الابقار و الاغنام .

أما فيما يخص **الحليب** نلاحظ من الشكل ارتفاعا ملحوظا غير أن هذا الارتفاع بشكل ضئيل او بوتيرة بطيئة ، حيث سجل سنة 2009 ’2394200 لتر ليبقى الارتفاع متواصلا ليسجل أكبر ارتفاع سنة 2015 بنحو 3753766 لتر ، ليشهد انخفاض طفيف سنة 2017 ، و يرجع هذا الارتفاع المستمر إلى

اهتمام السلطات العمومية بإنتاج الحليب نظرا لاهميته الذي يعتبر الحليب من المواد ذات الاستهلاك الواسع.

يتمركز انتاج **البيض** في الارياف بطبيعة الحال ، من خلال الشكل نلاحظ تطور ملحوظ لانتاج البيض حيث شهد ارتفاعا مستمرا و كبيرا خلال الفترة 2009 –2017 حيث سجل سنة 2016 6690000

بيضة ، و البيض حقق احسن النتائج سواءا في المنتجات النباتية او الحيوانية و هذا بفضل ممارسة النشطات المتعلقة بالدواجن وكترثها في المناطق الريفية، بالتالي فإن الجزائر حققت الاكتفاء الذاتي في هذا المنتج .

المبحث الثاني : الأداء الإقتصادي للقطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية و الأساسية ، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم ، و مع تنامي القطاعات الأخرى و تطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم و خاصة الدول المتقدمة منها، و في الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية و تعددها يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة بداية من الالفية التالثة ، و تطور المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة الذي أصبح القطاع الزراعي فيها من أهم الإتفاقيات لديها، و تظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، و في تأمين فرص العمل بنسبة كبيرة من السكان .

المطلب الأول : مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر ، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى دولة حسب طبيعة اقتصادها و الأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع، و في الجزائر تحتل الزراعة مكانة و أهمية من حيث مساهمتها في تكوين الدخل الوطني ، وكذا توفير الدخل لعدد من السكان وايصا تساهم في الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح التنمية الإقتصادية في الوطن ، و في الجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :

الجدول رقم (10) : مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي(2006-2017)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي(مليون دولار امريكي)	الناتج الزراعي الاجمالي(مليون دولار امريكي)	نسبة الناتج الزراعي الى الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	نصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي بالدولار
2006	117288.00	8812.00	%7.51	3477.99	261.31
2007	134143.00	10105.00	%7.53	3899.51	293.75
2008	171756.00	11195.00	%6.51	4892.82	321.7
2009	137746.70	12820.26	%9.29	3924.41	365.25
2010	161734.40	13644.41	%8.43	4535.29	382.61
2011	198769.10	16110.62	%8.10	5458.55	422.43
2012	207821.72	18334.02	%8.82	5542.65	488.97
2013	209415.56	20573.39	%9.82	5468.20	537.21
2014	213343.24	21966.60	%10.29	5401.09	556.12
2015	166894.00	19718.00	%11.83	4176.21	493.41
2016	158401.88	19476.73	12.29%	3878.98	476.95
2017	167574.80	20565.07		4016.56	492.92

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، المجلد رقم 32، 2012، (المجلد رقم 33، 2014) (المجلد رقم 36، 2016)ص ص 10-11

المنظمة العربية للتنمية الزراعية،الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ،المجلد رقم 38،2018

يتبين لنا من الجدول تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 2017/2006 ، حيث نلاحظ ،الناتج المحلي الإجمالي في زيادة مستمرة من سنة 2006 الذي بلغ حوالي 117288.00 دولار إلى غاية 2014 ب 213343.24 دولار غير أنه تراجع طفيف سنة 2015 و 2016حيث وصل إلى 166894.00 دولار ، 158401.88 دولار على التوالي ، لكنه ارتفع مجددا سنة 2017 ليصل إلى حوالي 167574.80 دولار، و نفس الشيئ في الناتج الزراعي الإجمالي حيث كان في تزايد من سنة 2006 ب 8812.00 دولار لغاية سنة 2014 ب 21966.60 دولار لينخفض كذلك سنة 2015 و2016 ليصل 19718.00 و19476.73 دولار على التوالي ويرتفع سنة 2017.

بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج الزراعي الاجمالي فقد عرف ارتفاعا مستمرا خلال السنوات من سنة 2006 حوالي 261.31 دولار إلى سنة 2014 حوالي 556.12 دولار و هذا راجع إلى ارتفاع اسعار و كمية المنتجات الزراعية و ذلك لتطبيق الاصلاحات الاقتصادية ، ليتراجع نصيب الفرد من الناتج الزراعي عامي 2015 و 2016 إلى حوالي 493.41 ، 476.95 دولارعلى التوالي ومنه نستخلص انه يبقى ضعيفا مقارنة بالدول المتقدمة الاخرى،رغم انه ارتفع بشكل نسبي سنة 2017ب 492.92 دولارونفس الشيئ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن هذه الإرتفاعات و التطورات التي عرفها الناتج الزراعي الإجمالي تعكس لنا المساهمة الضعيفة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بنسبة 10.29%، من اجمالي الناتج المحلي سنة 2014 و بنسبة 11.81%، و 12.29%، لسنتي 2015 و2016 على التوالي و أقل نسبة سجلتها سنة 2008 بنسبة 6.51%،و هي نسب ضعيفة لم تتجاوز 13%، و يرجع هذا الانخفاض للتطور الحاصل في القطاعات الاخرى مهيمنة ومسيطرة خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

والشكلين الموالي يمثلان تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2017/2008 :

الشكل رقم(1-07) : تطور القيمة المضافة للزراعة

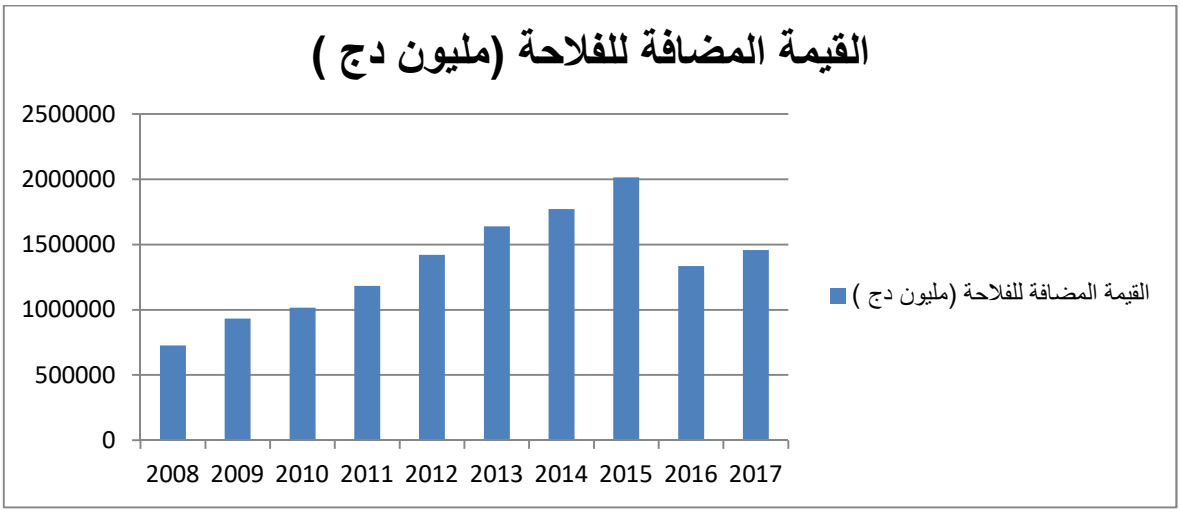

المصدر : juiller 2015،ONS، Donnée statistiques « les comptes économiques de 2000-2014

-الديوان الوطني للإحصائيات، متوفر على الرابط:

https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 (تاريخ التصفح 2021/06/08)

الشكل رقم (2-07): النسبة من الناتج الداخلي الخام %

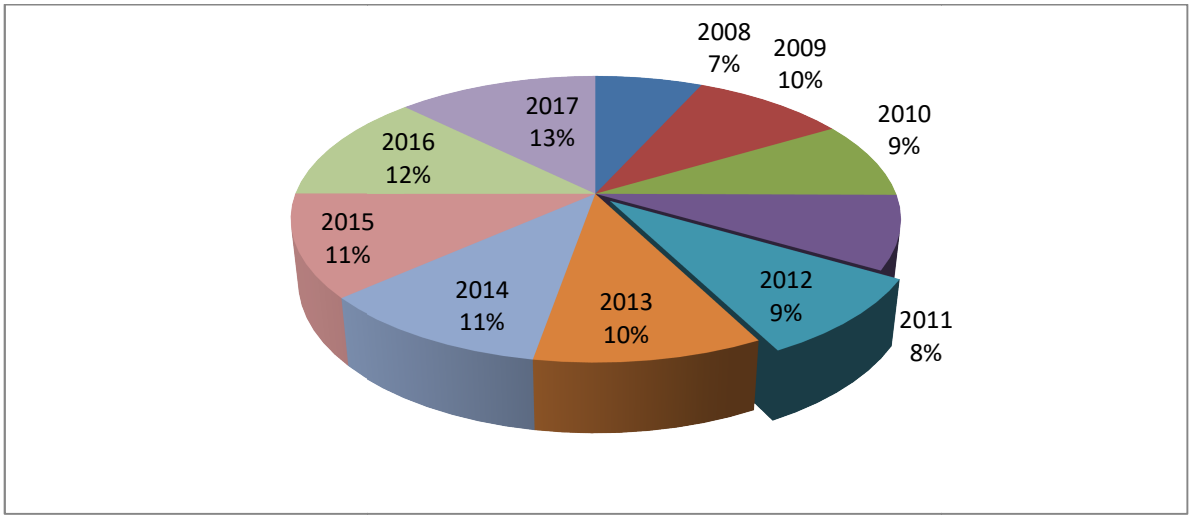

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات (نفس الرابط المتوفر في الشكل 1-07).

نلاحظ من خلال الشكل الذي يمثل تطور القيمة المضافة للزراعة أن القيمة المضافة للقطاع الزراعي في تزايد مستمر فقد وصلت سنة 2015 إلى 2013900 مليون دج ، بعدما كانت سنة 2008 في حدود 727413 مليون دج، وانخفضت قليلا سنتي 2016 و2017 في حدود 1334872.3 مليون دينار جزائري، 1458561 مليون دج،

كما أن نسبة الناتج الاجمالي فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا من 7 % سنة 2008 ، وصولا إلى 13.1 سنة 2017، و يرجع هذا الارتفاع في قيم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي إلى الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي من قبل الحكومة الجزائرية و إلى ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا القطاع ، فقد استفاد القطاع الفلاحي خلال البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بمخصصات مالية قدرت 286 مليار دولار.

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

للقطاع الفلاحي دور كبير في توفير مناصب العمل و التقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية ،و لإعطاء صورة عن مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل و تطورها .

و بالرغم من التقدم التقني و التطورات الحديثة في مجال الماكنات و اللآلات التي تستخدمها الزراعة في تنشيط القطاع ، إلا أنها تساهم بفعالية في توفير مناصب عمل لفائدة البطالين في المناطق الريفية، فقطاع الزراعة يحتاج إلى يد عاملة كثيفة ، الامر الذي يساهم في مشاركة المرأة في الأعمال الزراعية

المختلفة بسبب عزوف بعض الشباب عن العمل في المجال الفلاحي ، بسبب تدني الأجور في هذا القطاع و كذا الطابع الموسمي الذي يطغى على جميع الوظائف في ميدان الفلاحة لذا يعتبر مخزون اليد العاملة بمثابة

لمحرك الفعال للنمو الاقتصادي في أي بلد[1].و الشكل الموالي نجد أن القطاع الفلاحي يوظف نسبة معتبرة من العمال الناشطين في الجزائر حوالي 11 بالمئة.

لمعرفة المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي الجزائري في توفير مناصب العمل او الشغل في الشكل التالي يوضحا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل و عدد العمال في القطاع .

الشكل رقم (08) : عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)

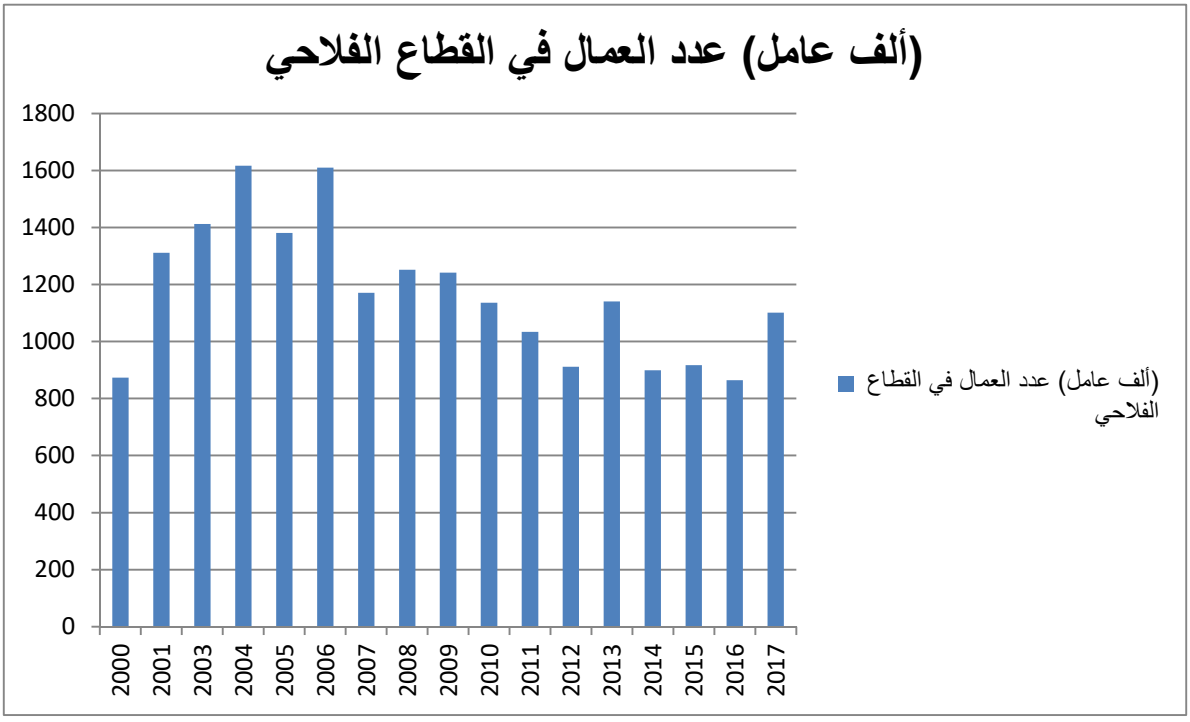

المصدر : تقارير العمل و البطالة ، أعداد مختلفة ، الديوان الوطني للإحصائيات

1-قريجيج بن علي , حاجي يوسف , آفاق الاقتصاد الزراعي لأجل التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2017 , مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال , المدرسة العليا للإقتصاد بوهران , جامعة أحمد دراية بأدرار , العدد 02 , ديسمبر 2019 , ص 7

نلاحظ من الشكل الذي يمثل عدد العمال في القطاع الفلاحي أن عدد العمال في هذا القطاع في الجزائر كان في سنة 2000 حوالي 873 الف عامل ليزداد العدد بشكل ملحوظ لغاية سنة 2004 ليبلغ 1617 ألف عامل ، أي بنسبة 17.07 بالمائة وهي اعلى نسبة حققها القطاع ، ليتراجع قليلا عام 2005 و يعود في الارتفاع سنة 2006 و يبقى في تذبذب لغاية عام 2011 ، لكن الملاحظ انه رغم حاجة القطاع الزراعي إلى استقطاب المزيد من اليد العاملة إلا انه يشهد تراجعا لينخفض عدد العمال انخفاض سريع ومستمر ليصل سنة 2016 إلى 865 الف عامل ليكون ادنى مستويات التوظيف بنسبة تقريبا 7 بالمئة و ارتفع قليلا سنة 2017 ل 1102 الف عامل و ذلك راجع لطبيعة الظروف المناخية ، حيث يرتبط التوظيف بهذه الظروف المناخية و تساقط الأمطار و زيادة الانتاج يعني زيادة توظيف العمال ، و انخفاض نسبة عدد العمال يعني ظروف مناخية صعبة كالجفاف و التصحر وغيرها و بالتالي تكون مستويات التوظيف قليلة جدا ، و هناك عمالة ثابتة في القطاع تتراوح ما بين 900 الف عامل بينما الباقي هم عمال موسميين مرتبطين بطبيعة الظروف المناخية .

و من جهة اخرى سكان الريف باعتبارهم المصدر الأساسي للعمالة الزراعية ، يتجهون نحو أنشطة اخرى في مجال الخدمات أو التجهيز ، حيث كانت نسبتهم في السبعينات لا بأس بها لكنها تناقصت مع مرور السنين نظرا لميل الأسر الريفية إلى الأنشطة الغير زراعية حيث تمثل 20 بالمائة من الأسر الريفية التي يمكن أن تحصل على دخل في قطاعات أخرى ، التي تعتبر ذات أجر مضمون عكس القطاع الزراعي . و كذلك ارتفاع المستوى التعليمي للسكان بالمناطق الريفية مما سمح لهم بالإلتحاق بقطاعات و فروع اخرى غير زراعية ، و الهجرة الريفية لإلى المدن و غيرها .

المطلب الثالث : مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

يمكن قياس مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية من خلال عدد من المؤشرات ، من أهمها معدلات نمو الصادرات و الواردات الزراعية ، نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية و مساهمة كل من الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية بالإضافة إلى نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية و أخيرا مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية .

أولا : مساهمة الفلاحة في ترقية الصادرات

الجدول رقم (1-11) : تطور الصادرات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) .

الوحدة :مليون دولار

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2007-2012	53847.73	221.78	113.08
2013	65181.08	568.51	405.7
2014	68284.29	772.54	323.15
2015	34796	648.1	221.3
2016	29992.1	771.2	317.7
2017	35191.1175	756.84	328.278

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية ، المجلد رقم 34 ، الخرطوم 2014 ، ص 196

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات الكلية عرفت ارتفاع ملحوظ حيث كانت سنة 2007-2012 حوالي 53847.73 مليون دولار لغاية سنة 2014 التي سجلت حوالي 68284.29 مليون دولار لكنها انخفضت سنة 2015 حيث بلغت الصادرات الكلية في هذه السنة حوالي 34796 مليون دولار و انخفضت كذلك في سنة 2016 بلغت 29992.1مليون دولار و ارتفعت بشكل طفيف سنة 2017 ب 35191.1175 مليون دولار.

أما الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا حيث انتقلت قيمتها من 221.78 مليون دولار سنة 2007-2012 إلى غاية 772.54 مليون دولارسنة 2014، وعرفت انخفاضا طفيفا سنة 2015 ، لتعود بالإرتفاع خلال سنة 2016 بالرغم من أنها انخفضت قليلا سنة 2017 لكن بشكل نسبي و هذا التطور الكبير بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و برنامج الانعاش الاقتصادي و كذلك بفضل الزيادة التي عرفتها الصادرات الغذائية حيث انتقلت من 113.08 مليون دولار سنة 2007-2012 إلى غاية 405.7 مليون دولار سنة 2013 ، و نرى أن الصادرات الكلية تفوق الصادرات الزراعية و ذلك لإرتفاع أسعار البترول في فترة 2007-2013 ، لكن الصادرات الغذائية انخفضت في سنة 2014 و2015 لتصبح حوالي 323.15 مليون دولار، 221.3 دولار على الترتيب بالرغم من ارتفاع الصادرات الكلية و هذا الانخفاض بسبب إنخفاض أسعار البترول الذي يؤثر على الإقتصاد الوطني ، و نلاحظ ارتفاع الصادرات الغذائية سنتي 2016 و2017 ب 317.7، 328.278 مليون دولار أمريكي و بالرغم من التطور الذي عرفته الصادرات الزراعية نتيجة تطبيق المخطط إلا أن نسبتها تبقى ضعيفة.

ثانيا : مساهمة الفلاحة في تخفيض الواردات

الجدول رقم (2-11) : تطور الواردات الكلية و الزراعية و الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2007-2017:

الوحدة: مليون دولار

	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية
2007-2012	37644.11	7644.97	5633.35
2013	55213.08	17517.58	8428.32
2014	58274.09	19409.38	9427.49
2015	51803.1	10247.8	8297.2
2016	47090.7	9085.7	7949.1
2017	47089.5	10332.2	7212.1

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المجلد رقم 35 ، الخرطوم 2014 ، ص 117

الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 37، ج361 والمجلد 38، ج397-557

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات الكلية عرفت ارتفاعا حيث سجلت 37644.11 مليون **دو**لار خلال الفترة 2007-2012 لغاية سنة 2014 حيث كانت حوالي 58274.09 مليون دولار ، غير أننا نلاحظ انخفاضا من سنة 2015 ل 51803.1 دولارإلى 47089.5 دولار سنة 2017، و كذلك الحال بالنسبة للواردات الزراعية التي عرفت زيادة كبيرة و ملحوظة حيث انتقلت من 7644.97 خلال الفترة 2007-2012 إلى 10247 مليون دولار سنة 2015 و شهدت انخفاضا سنة 2016 ب 9085.7 مليون دولار لكنها ارتفعت مجددا سنة 2017 و هذا نتيجة لإرتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية ، حيث أن الواردات الغذائية كذلك عرفت ارتفاعا ، انتقلت من 5633.35 مليون دولار خلال الفترة 2007-2012 لغاية 9427.49 مليون دولار خلال سنة 2014 وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول و ارتفاع اسعار السلع الغذائية ، لكنها انخفضت قليلا في السنوات الأخيرة لتصل سنة 2017 إلى 7212.1 مليون دولار .

من خلال الجدولين نرى أن مساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف ، حيث أن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى 1 بالمئة من إجمالي الصادرات و هذا يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز و هي تتفاقم عاما بعد عام إلى يومنا هذا.

المبحث التالث : السياسات الزراعية و معوقات القطاع الزراعي في الجزائر والحلول المقترحة

المطلب الأول : السياسات الزراعية في الجزائر

تعتبر السياسة الزراعية أداة الدولة في القطاع الزراعي لكونها تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي (الحيواني و النباتي) و نهاية المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة،و على هذا الأساس عرفت الجزائر سياسات زراعية تتمثل فيما يلي

الفرع الأول : السياسات الزراعية في عهد النظام الإشتراكي (1962-1989)

1-سياسة التسيير الذاتي:

جاء بعد الإستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المعمرين لأراضيهم و مزارعهم،و لتفادي الفوضى التي قد تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي،و كذا الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي تلث المساحة الزراعية، مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22 ، القاضي بحماية و منع بيع الممتلكات الشاغرة مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد إتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين و الجزائريين التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية ،من خلال هذا المرسوم حاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتهاعلى الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرين و التي بلغت مساحتها 250.000 هكتار،ثم جاء بعده مرسوم 22 مارس 1963 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي تحت رقم 63-90، الذي يقضي بتأميم جزئي لأراضي بعض كبار الملاك، فشمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية (الخمور،الحمضيات،و بدرجة أقل الحبوب) ، ليأتي بعده مرسوم أكتوبر 1963 الذي يقضي بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين ،و إلحاقها بالأملاك الوطنية، و بذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2632.000 هكتار من الاراضي الزراعية الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي 22.000 معمر، ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا ذات مساحات كبيرة منها (66 بالمئة) تفوق مساحتها 500 هكتار، و 37 بالمئة تفوق مساحتها عن 1000 هكتار، مما نجم عن هذا التوزيع عدم القدرة في التحكم في تسييرها و ذلك لقلة الكفاءة لدى العاملين فيها و نقص الإطارات من المهندسين و التقنيين و المحاسبين الازمين لتأطيرها ، كما كان خلال هذه الفترة التمويل الفلاحي تتكفل به الدولة عن طريق الخزينة العمومية مما لا يسمح لفلاحين بالإستقلالية في تسيير مزارعهم و تمويلها ذاتيا، و هو ما جعلهم لا يهتمون بتطوير القطاع و

زيادة الإنتاج، هذا ما جعل الدولة الجزائرية تعيد النظر في تنظيم هذا القطاع خاصة بانتهاج النظام الإشتراكي[1].

2- سياسة الثورة الزراعية :

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72 بالمئة من مجموع الفلاحين و اللذين لا يملكون سوى 22.6 بالمئة من المساحات الزراعية، أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6 بالمئة من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6 بالمئة من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارات، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50 بالمئة من الأراضي، وهذه السياسة ناتجة عن الإستعمارحين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الإستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، و نظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 1971/11/08 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها و يستثمرها و لذلك تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت 1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية[2].

الفرع الثاني : السياسات الزراعية في عهد النظام لإقتصاد السوق

1-واقع القطاع الزراعي في ظل الإصلاحات(1990-1999):

1-1-برنامج التكيف الهيكلي :

يرتبط مفهوم التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، و لقد بدأت تطبيق برنامج التكيف في الجزائر 1990 بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، إحدى النقاط الأساسية لهذا البرنامج ما تضمنه من إلغاء الدعم على أنهم المكونات الزراعية و منتجاتها، و قد تشمل الأسمدة، البذور، المعدات الزراعية، إن رفع الأسعارالزراعية قد يحسن من الربحية الفلاحية و بالتالي إلى التحفيز المتزايد لعوامل التكييف، و يمكن إيجاز أهم محاورالتكيف الهيكلي في النقاط التالية: إعادة هيكلة العقار الفلاحي، استرجاع الأراضي المؤممة من أصحابها، تخفيض قيمة العملة الوطنية، العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات أهمية ، غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله،

1-غردي محمد،بن نيرنصر الدين، تطور السيايسة الفلاحية في الجزائر و أهم النتائج المحققة منها،مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات،جامعة البليدة2، العدد العاشر، لا توجد سنة النشر, ص165 .

2-علي مانع، جنوح الأحداث و التغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1966 ص 13.

حيث تراجع الكثير من مرتكزات هذه السياسة لترك المجال لغيره من الإعتبارات غير المنطقية ممن ساهم في تعثر القطاع.

1-2-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

وضع سنة 1999 كإطار قانوني لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي في الميدان الزراعي، حيث يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي وتحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالناتج الوطني، و تتلخص معايير تنفيد المخطط في مستويات و التي هي :

الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإكولوجية، القبول الاجتماعي، كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ترقية الاستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي.[1]

2- واقع القطاع الزراعي في ظل السياسات الزراعية و البرامج التنموية (2000-2019)

2-1-البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2004):

قامت الجزائر إبتداءا من سنة 2000 بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كإستراتيجية عملية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي قصد التوصل إلى تحسين الأمن الغذائي، الذي يمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني، و في هذا الإطار يتمحورالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تدعيم و تحفيز المستثمرين الفلاحين من أجل:

-تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحليب، الحبوب، اللحوم الحمراء و البيضاء، الأشجار المثمرة).

-تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة و شبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح فلاحة الأشجار المثمرة أو تربية المواشي مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية،توسيع المساحات الصالحة للفلاحة باستصلاح الأراضي الفلاحية و كذا ترقية التشغيل و رفع مداخيل المزراعين [2].

1-فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة منتوري-قسنطينة، 2008، ص96

2-عمر جنينة ومديحة بكوش، مداخلة تحت عنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011 ، ص 10.

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاسدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في، التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا، وكذا الاستعمال العقلاني و المستديم للموارد الطبيعية و ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها، إضافة إلى توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي و تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة برامج فلاحية تنموية منها خمسة برامج موجهة لتحسين مستوى و عصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي؛

أولا البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل و تحديث المستثمرات الفلاحية، ثانيا برنامج تكثيف الإنتاج و تحسين الإنتاجية، تالثا برنامج تكثيف و تحويل أنظمة الإنتاج، رابعا برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي(التكييف،التحويل،التخزين،التسويق)، خامسا برنامج دعم الاستثمار على مسوى المستثمرات الفلاحية.

وأربعة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل و هي كما يلي:

أولا البرنامج الوطني للتشجير، ثانيا التشغيل الريفي، تالثا برنامج حماية و تنمية المناطق السهبية، رابعا برنامج حماية و تنمية الواحات.

لقد تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في سنة 2002، لادماج دعم العالم الريفي، و نتيجة لذلك أصبح يسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، و هكذا تم قطع مرحلة جديدة ، ومع البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية حددت أهداف أوسع تتمثل في:

تعزيز المساهمة في الأمن الغذائي، تثمين كل الموارد المتاحة، حماية البيئة، كما تضمنت هذه الأهداف الموسعة تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية و كذا دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا قصد تحسين حالة السكان الذين يوجدون في وضع صعب، و يقوم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور أساسية هي: إنتاج و إنتاجية الفروع المختلفة و التي يتم تدعيمها عن طريق الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، تكثيف الأنظمة الزراعية، دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب، توسيع عمليات التشجير لزيادة نسبة الغطاء الغابي في شمال البلاد من 11 في المائة إلى 14 في المائة.

وقد اعتمدت الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية عدة آليات مالية و تقنية، حيث أنفق على المخطط الوطني خلال الفترة 2007/2000 حوالي 400 مليار دينار جزائري، يؤطر المخطط

الوطني للتنمية الفلاحية أجهزة مالية متخصصة تتمثل في الآتي؛ الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية، صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز،القرض الفلاحي التعاضدي.[1]

2-2-البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009):

سمي أيضا بالمخطط الخماسي الأول ، بالنسبة لقطاع الفلاحة و التنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة له قدرت بحوالي 300 مليار دينار جزائري، و البرنامج التكميلي يشمل النقاط التالية:

التجهيزات والمعلوماتية، ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما المنتجات المحلية والفلاحية الحيوية(البيولوجية)، و حمايتها عن طريق التصدير و التنويع، تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات و كذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية، كذلك تطوير وسائل مكافحة الآفات الفلاحية بما فيها الجراد و الطفيليات و الوقاية منها و ذلك برد الاعتبار لوسائل العمل الجوي، توجيه الاهتمام نحو القطاع الريفي إلى جانب القطاع الفلاحي سعيا لإعادة إعمار الريف الذي شهد نزوحا كبيرا نحو المدن بسبب ظروف البلاد في العشرية السوداء.

وهذا من خلال اعتماد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي جاءت لتحصيل المكتسبات التالية :

تحقيق أمن غذائي مستدام، استحداث طريقة جديدة لحكامه القطاع الفلاحي، الوصول لنمو اقتصادي داخلي ومدعم ، وإعداد و فاعلية أدوات التسيير العمومي.[2]

2-3-برنامج التطوير الفلاحي و التجديد الريفي (برنامج توطيد النمو الاقتصادي) 2010-2014:

استفاد القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي(2010-2014) من غلاف مالي يقدر بحوالي 1000 مليار دينار جزائري من الموارد العامة الإجمالية، أي ما يقدر ب 200 مليار دينار جزائري سنويا، من أجل تنفيد التدابير والإجراءات الازمة لتحفيز الإستثمار الخاص و لدعم سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

التجديد الفلاحي و الريفي خيارا استراتيجيا أطلق رسميا في أوت 2009 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل، و تستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات و الطاقات، و عصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي

1-جمال جعفري،العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)،مجلة دفاتر اقتصادية، ، جامعة بشار، جامعة مستغانم، ديسمبر 2018

2-زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2009)، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان2010، المركز الجامعي خنشلة، ص 209.

يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا، و تهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب و مواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.[1]

2-4-الإستراتيجية الجديدة للتجديد الفلاحي و الريفي 2015-2019

لقد كان القرار الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي و الريفي كخطة متواصلة 2019/2015 بعد نتائج البرنامج و الخطة السابقة 2010-2014 و تدعيمها ببرامج جديدة .

1-الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي 2019/2015:

المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي و الريفي و تنمية المكتسبات المحققة، إعادة تأهيل الغابات و تثمينها و فك العزلة عنها و تهيئتها، الإستثمار في الطاقات المتجددة و بالخصوص الطاقة الشمسية، دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة، الإهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها، إقامة برنامج لدعم تربية المواشي، تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق و من الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي .

2-برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية :

في هذا الإطار تم إبرام عقد شراكة بين وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الجزائرية ووزارة الفلاحة الفرنسية لمدة تلاث سنوات 2019/2015 و الغرض من ذلك هو رفع نوعية التكوين، إضافة إلى كل ذلك عصرنة أنظمة التكوين و الإرشاد الفلاحي، وتقوية البرامج التكوينية وتقوية الشراكة مع وزراة التعليم والتكوين المهني، وإقامة عقود شراكة مع البلدان المجاورة، و في سبيل ترقية الإرشاد الفلاحي تقرر إنشاء إذاعة خاصة، لتنمية و تفعيل الإرشاد الفلاحي، و كذا إعادة تنظيم أنظمة الإعلام و شبكة المعلومات الفلاحية.[2]

3-الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر ما بين 2016-2025

قامت الجزائر خلال السنوات الماضية بالعديد من الجهود الرامية إلى تحسين الأوضاع الفلاحية على مستوى الوطن و حيث سخرت مجموعة من الباحثين الذين قامو بدراسات حول مستقبل وآفاق هذا القطاع

2-آمال حفناوي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان "مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو و الانعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح، جامعة سطيف 1 ، 12 مارس 2013 ، ص 16 .

1-فاروق أهناني،استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 09، العدد 02 ، جوان 2018، جامعة الجزائر 03 ، ص372

في الجزائر ، وتجلت هذه المجهودات برسم استراتيجيات و سياسات في المجال الفلاحي، و المبينة في الشكل أدناه[1]:

الشكل رقم (09): الاستراتيجية الفلاحية في الجزائر من 2016-2025

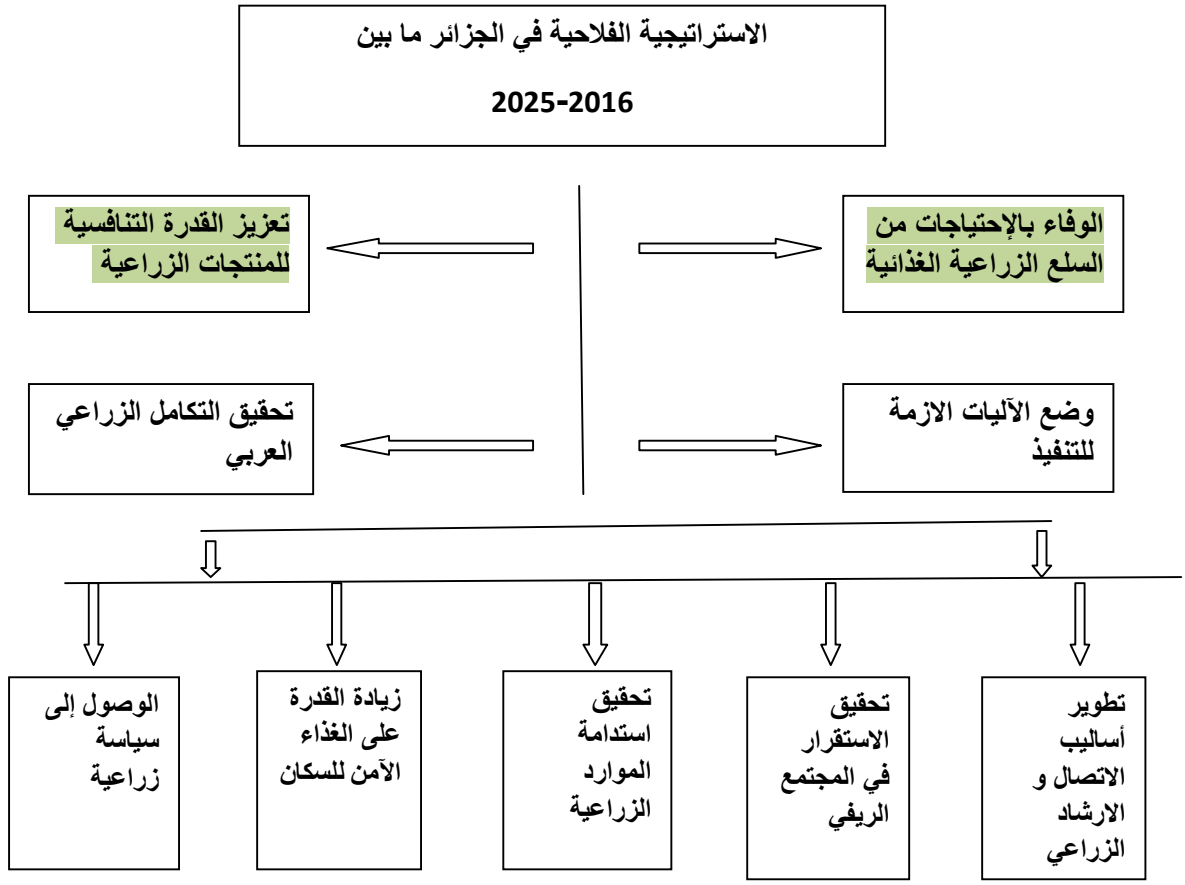

المصدر: من إعداد الباحثين خنفري خيضر و بورنيسة مريم بالإعتماد على التنمية الزراعية العربية المستدامة لسنة 2015

2-خنفري خيضر، بورنيسة مريم،دراسة تحليلية لواقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط،جامعة بومرداس.

المطلب الثاني : معوقات القطاع الزراعي في الجزائر

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الإنتاج و تذبذبه، قد اختلفت هذه المعوقات و المشاكل بين الطبيعية و البشرية و التكنولوجية.

1-مشاكل و معوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: تتمحور المشاكل الكمية و النوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، و تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها و

استدامة عطائها، و تؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الانتاجية للقطاع الزراعي، و المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238174100 هكتار و المساحات المستعملة في الفلاحة قليلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية، مما يستوجب السعي إلى التقليل من مساحة الأراضي البور لإستغلالها في الزراعة بالمزيد من الإستصلاح و تجنب استغلال الأراضي الزراعية كالتوسع العمراني أو مجال الإستثمار الصناعي.

2-مشاكل و معوقات تتعلق بطبيعة الأرض الزراعية: تعاني الاراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا و كيفيا، و تفتت و تبعثر الملكيات و الحيازات إلى جانب إختلال العلاقة بين الأرض و الموارد المائية، و هذه الخصائص تجعل من الارض غيراقتصادية حيث تقتصر على نمط إنتاجي قوي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج أما بالنسبة إلى تناقص الرقعة الزراعية كمي و نوعيا، فيمكن حصرأسباب النقص من الأراضي الزراعية في تلاث مجموعات هي:

2-1-الانتقاص العمدي من جانب الانسان: و تشمل هذه المجموعة أعمال التجريف التي انحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية، و أعمال التبويرو البناء على الأراضي الفلاحية التي أتت على مساحة ضخمة تقدربآلاف الهكتارات و يلاحظ تركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية و حول مراكز المدن الرئيسية.

2-2-الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة: حيث تتسم الزراعة بنفسها في فقد قدرمهم من الأراضي الزراعية و لعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات و عدم إكتمال الصرف المغطى و قنوات الري، هذا علاوة على المساحات التي تستغل المرافق الزراعية كالمخازن و الحظائر وما إلى ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتبعثر الملكيات و الحيازات.

2-3-الفقد في خصائص الأراضي الزراعية: إذ علاوة على الإنقاص الكامل من الأراضي الزراعية فهناك الإنتقاص الجزئي المتمثل في بقاء المساحة نفسها من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أوجزئيا، مما يبعد هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من

حيث الكفاءة والإنتاجية، وكذلك زحف الصحراء على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب.[1]

3-مشاكل و معوقات تتعلق بالموارد المائية: الموارد المائية في الجزائر محدودة و موزعة بطريقة غيرعادلة، و قد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف و التلوث و سوء التسيير و إذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب (19مليار) متر مكعب في السنة فإنه بالمقابل نحصل على حوالي(600) متر مكعب للفرد سنويا من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائرتقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية، إذا عرفنا بأن البنك الدولي إقترح حد الندرة العالمي عند عتبة (1000) متر مكعب للفرد سنويا، وبالمقارنة المخزون في الجزائر يتوزع كما يلي:

14.2 مليار متر مكعب سنويا منها 12.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و1.8 متر مكعب من المياه الجوفية، 5 مليارات متر مكعب سنويا هي نصيب المناطق الصحراوية و التي تتكون من المياه الجوفية غير قابلة للتجديد، يضاف لكل هذه الصعوبات التوزيع غير العادل بين مناطق الوطن الشرق و الغرب والجنوب إضافة إلى عدم إنتظامها، و قد حذر المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تقريره للعام 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين العامين 2010 و2025 بحيث لن تلبي الحاجيات الضرورية من الاستهلاك و هذا ما يترتب عنه آثارسلبية على كمية الانتاج الزراعي من السلع الغذائية و نوعيته عن طريق عدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية و نظرا للعجز المائي والإستعمالات الغير رشيدة لهذا المورد.[2]

4-مشاكل الإرشاد و البحث الزراعي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية و المصادر التقنية الأخرى كالمنتجين والزراعين و إقناعهم بتبني النمادج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الانتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعين و تحديدها و نقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها و تحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، و قد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد فإقدامها على تأسيس معاهد لدراسة البحث في الإقتصاد الزراعي، ووضع بنك للمعلومات و برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها و كذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية[3].

5-مشاكل و معوقات تكنولوجية: تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مزال الاعتماد على الطرق التقليدية في الزراعة بشكل كبير فهي تعتمد على العمل اليدوي

1-جبار هاجر،تقييم القطاع الزراعي في الجزائر، مرجع سابق ص 64

2- نور الدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012

3-بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد9، ص 184

الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات و المعدات، و هذا يعود على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقصا كبيرا في إستعمال الأسمدة الفلاحية و المعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع ففي ظل التخطيط المركزي أي قبل الإصلاحات، كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق السوداء بأسعار يعجز الفلاح على إقتنائها بسبب ارتفاع أسعارها من جهة و صعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، و حتى ما كان يحصل عليه القطاع الإشتراكي كان عرضة للتبذير وانعدام الصيانة و التجديد حيث يستحوذ على أكثر من (70%) من الكميات المعروضة للبيع، و بعد الاصلاحات و ما أنجز عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية و على رأسها تحرير الأسعار و رفع الدعم مما عرض هذه الأسعار إلى قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاحين عاجزين على القدرة في إقتنائها، الواقع أن هذا الإتجاه المتناقض في إستعمال الآلات و الأسمدة و الذي بدأ يزداد عمقا إبتداءا من التسعينات و هي فترة التحرر الاقتصادي و ما نجم عنها من إعادة تنظيم القطاع الفلاحي من خلال إعادة بعث القطاع الخاص من جهة و تحرير الأسعار بشكل عام من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي لعبت دورا أساسيا في تقييد مشتريات الفلاحين من أسمدة معدات فلاحية نتيجة للقفزة الهائلة في الأسعار.

6-مشاكل و معوقات تنظيمية مادية:

6-1-مشاكل التسويق :من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الزراعة في الجزائر قضية تسويق المنتجات الزراعية، فنجد صعوبة التجميعي من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان، بالإضافة إلى تراجع الإهتمام ببعض المحاصيل الزراعية، زد على ذلك الاصلاح المتضمن منح المزارع حرية تسويق منتجاتها الذي أسفرعنه التلاعب بالفواتير للإفلات من دفع المستحقات الضريبية وغيرها من الظواهرغير المشجعة على التنافسية و التنمية المستدامة.

6-2-المشاكل المتعلقة بالصادرات:نصيب الزراعة من الصادرات الجزائرية يكاد لايذكر، حيث تتصف الصادرات خارج المحروقات بالعشوائية والامبالاة، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تهر على تطبيقها الجهات الرسمية والمعنية بذلك، و من بين أهم المشاكل التي يتعرض لها تصدير التمور إجراءات الحصول على العقد و احترام مواصفات النوعية و الجودة، بما في ذلك الإجراءات الجمركية وشهادة النوعية ثم عمليات الفرز والمعالجة والنقل وإجراءات الدفع.

6-3-مشاكل الموارد البشرية: اختلال التوازن بين السكان و الموارد الأرضية في الجزائر من أهم التحديات التي تواجه التنمية و الذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي

تتوافر عليها، حيث يرى الافتصاديين بأن أصل المشكلة الإقتصاديةهي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد لكن القول الأصح هو عدم الإستغلال الأمثل للموارد.[1]

-مشاكل اخرى:

بالإضافة إلى المشاكل السابقة الذكر إلا أنه في بعض الأحيان تواجه المزارعين مشاكل اخرى تتعلق بالمحصول في حد ذاته في شكل مما يستدعي التدخل السريع لمعالجته قبل أن يحدث لها تلف و قد سجلت الجزائر العديد من هذه المشاكل حيث سنقوم بعرض بعض منها و التي قد واجهها القطاع الفلاحي في الأشهر السابقة:

-المن والخنفساء على محاصيل الحبوب حيث بتاريخ 2020/03/05 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على كشف شبكة المراقبة الخاصة بالمعهد ظهور أولى مستعمرات المن (الأوراق والجدور) والخنفساء على محاصيل القمح و الشعير التي تتواجد حاليا بين طور"الإشطاء" و"تشكل السنابل" في العديد من ولايات الوسط، الغرب والجنوب،ومن أجل ذلك دعت الوزارة منتجي الحبوب للتدخل بالمعالجة الكيميائية عن طريق رش المبيدات الحشرية المناسبة و المرخصة لهذا الغرض.

-البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية، حيث بتاريخ 2020/02/16 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن شبكة المراقبة قد رصدت أولى بؤر البياض الزغبي على أوراق البطاطا الموسمية على مستوى المناطق المبكرة لأنتاج البطاطا الموسمية بوسط و غرب البلاد، و من أجل ذلك يتوجب على منتجي البطاطا التدخل فورا بالمعالجة الوقائية، عن طريق رش المبيدات الفطرية المميزة والمرخصة لتحقيق الحماية الناجعة للمحصول.

-الديدان البيضاء و السلكية على الحبوب ، حيث بتاريخ 2020/01/08 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى موقع الوزارة على أن الظروف المناخية السائدة خلال الأسابيع الماضية (كمية الأمطار المعتبرة) على مستوى المناطق المبكرة لزراعة الحبوب بولايات الشرق والغرب، ساعدت في ظهور أولى بؤر الديدان البيضاء في حقول الشعير ببلدية اولاد سيدي ميهوب (ولاية غليزان) أين يتواجد الشعير وأضرار الديدان السلكية بحقول الشعير (ولاية قسنطينة) ، و من أجل ذلك دعت مزراعي الحبوب الذين لاحظو وجود يرقات هذه الحشرات، بالتدخل فورا بعلاج موضعي باستعمال مبيد حشري مرخص و مميز على مستوى حواف البقع في الأيام الغير ممطرة و ذلك لتفادي انتشار هذه الآفات.[2]

1-جبار هاجر، مرجع سابق ، ص 65

2-بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع و المأمول، مجلة المشكاة في الإقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12 ، 2020،جامعة المدية الجزائر، ص 33

المطلب التالث : الحلول المقترحة للقطاع الزراعي

بعد العرض الذي قدمناه في المباحث السابقة، من إمكانيات ومخططات ومشاكل يسوجب على الدولة القيام بمجموعة من الحلول ما يلي :

أولا–خلق المناخ المناسب: يتم من خلال وضع وتنفيد السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية مثل قطاع الزراعة والتجارة، حيث تكون هذه السياسات شاملة ومتكاملة وواضحة ومحددة لدور الدولة ودور القطاع الخاص في تنمية الإستثمار والإنتاج والتسويق الداخلي والخارجي، وتحدد التسلسل المنطقي لمراحل تطبيق السياسة المبرمجة التي تبدأ بالإستقرار الإقتصادي، ثم تنفيذ السياسات الكلية النقدية و المالية، ثم إعادة التأهيل و التكييف وتوسيع القدرات الاستيعابية، مما يسمح باستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية غير المستغلة في الزراعة ،بالإضافة إلى وضع الأساليب والقوانين والتشريعات والآليات والبرامج التي تتوافق مع الإتفاقيات الدولية، مما يدي إلى خلق المناخ المناسب للتنمية والمنافسة والإستقرار الإقتصادي.

ثانيا– توفير البنى التحتية: يعتبر توفر البنية التحتية من العناصر الأساسية لتطوير و تنمية القطاع الزراعي ورفع الكفاءة التجارية للمنتجات الزراعية، وأن ضعف الإنتاج وارتفاع تكاليفه وتكاليف التسويق، تعود أساسا إلى ضعف البنية التحتية من أراضي مستصلحة والسدود وقوات توصيل المياه والكهرباء والتخزين ومراكز البريد والنقل والمواصلات والأسواق والموانئ. و هنا يبرز دور الدولة في توفير البنى التحتية.

تالثا– بناء قاعدة المعلومات التسويقية و التجارية: إن تطوير القطاع الزراعي مرتبط بتطوير كفاءة التجارة الزراعية المحلية والدولية، ومن الأدوار المهمة التي يجب على الدولة القيام بها وتقديمها للمصدرين والمستوردين للرفع من كفائتهم التجارية و تطويرها حسب المتطلبات الدولية،وهو ما يعود بشكل إيجابي على تحسين أداء القطاع الزراعي .[1]

–فيما يخص العوامل الطبيعية:

–التخطيط المستقبلي لمواجهة الكوارث الطبيعية(فيضانات، الجفاف، التصحر) وهذا من خلال إعطاء أهمية أكثر للتغيرات المناخية والمحافظة على التوازن الإيكولوجي، المحافظة على المساحات الصالحة للزراعة وتفادي قدر المستطاع إقامة مشاريع سكنية في مثل هذه المساحات.

1–غردي محمد، القطاع الزرعي الجزائري و إشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر، 2012/2011، ص 254،255

-الإستغلال الأمثل للموارد المائية خاصة في مجال السقي، المحافظة على التنوع البيولوجي ومحاولة توظيفه في القطاع الفلاحي.

-فيما يخص المشاكل البشرية :

-السعي نحو تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة في القطاع الزراعي و هذا بفضل تشجيع سكان المناطق الريفية على الإستقرار وعدم هجرة الأرض التي إن اهتمو بها كانت المصدر الحقيقي لتحسين مستواهم المعيشي، القيام بإنجاز مشاريع السكنات الريفية تتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الجزائر تكوين يد عاملة مؤهلة و قابلة للتجديد مدركة بالتحولات التكنولوجية الحاصلة في الدول المتقدمة

-إعداد سياسة للإرشاد الفلاحي تتمثل في تحديد الأهداف، و تحديد الهيئات المختصة بالإرشاد و العمال المكلفين بهذه المهمة، وإعطاء فعالية للإرشاد بإعداد إستراتيجية شاملة لتطبيق البرامج مع تحديد آليات الربط و التنسيق بين نشاطات البحث الزراعي.

-حلول للمشاكل التقنية :

ضرورة تجديد حضيرة المعدات الخاصة بالقطاع الفلاحي من إنتاج مراقبة ونقل وتسويق وتحويل، و البحث عن إمكانية إدراج تقنيات جديدة بغية زيادة كمية الانتاج وتحسين نوعيته.

-حلول للمشاكل القانونية:

ضرورة التعجيل بحل النزاعات القانونية بين مختلف الجهات فيما يخص العقار الفلاحي، الإستصلاح الزراعي....، البحث عن صيغ قانونية جديدة لسد الفراغات الموجودة في التشريع الجزائري الخاصة بالقطاع الفلاحي.

-حلول للمشاكل الإقتصادية و السياسية:

-التخطيط بجدية للدخول و مواجهة سياسة إقتصاد السوق، الإهتمام بالدراسات المستقبلية الخاصة بالقطاع الفلاحي وهذا لتفادي الوقوع في أزمات مفاجئة

-ضرورة الربط بين كامل حلقات التنمية الإقتصادية من مدخلات حركة الإنتاج ومخرجات تسويق استهلاك وتجارة خارجية.[1]

1-عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر (دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية2000-2007)، مرجع سابق، ص 110،111

خلاصة الفصل الثاني

تعرضنا في هذا الفصل إلى أهم الموارد الطبيعية منها الأراضي و الموارد المائية و واقع كل من الإنتاج النباتي و الحيواني من ناحية الحبوب و البقوليات و الفواكه بأنواعها التي تساعد على تحسين الإقتصاد الوطني وتحقيق الإكتفاء الذاتي، كما تناولنا الدور الأساسي في هدا البحث للقطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية حيث أظهرنا مساهمات الفلاحة في كل من الناتج الوطني الإجمالي والقيمة المضافة و كذا دوره في امتصاص البطالة و توفير مناصب العمل للعمال، كذلك مساهمته في التجارة الخارجية في تخفيض الواردات و زيادة الصادرات حيث أن مساهمتة القطاع الزراعي كانت إيجابية لكن بنسبة ضئيلة لإعتمادها على قطاعات اخرى بديلة له، رغم السياسات و الإستراتيجيات التي وضعتها الحكومة الجزائرية التي تطرقنا إليها في هذا البحث ، و تعرضنا أيضا هنا إلى مجموعة من المعوقات و المشاكل

الخاتمة العامة

يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر، لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتنويع مداخيل الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 98% على المحروقات، وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية فهو يمثل المصدر الرئيسي للغذاء ودخل المزارعين في كل المجتمعات.

وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها في الجزائر يبقى القطاع الزراعي أولى اهتمامات الدولة نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها في الاقتصاد الوطني بعد قطاع المحروقات ، فالقطاع يحتل مركزا مهما في البنيان الإقتصادي من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية، وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تنمية و تطوير القطاع الزراعي الجزائري استدعى ذلك تدخل من الحكومة الجزائرية من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات والهياكل والبرامج التنموية التي دعمت هذا القطاع والتي تسعى إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها.

لكن على الرغم من المجهودات المبدولة من قبل الدولة في تحسين دور القطاع الزراعي إلا أن هذا التحسن كان طفيفا نوعا و بالتالي دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الإقتصادية يعد ضعيفا وتبقى الجزائر تلاحق التبعية الخارجية دوما.

وفي ما يلي أهم النتائج والاقتراحات المستخلصة من البحث:

النتائج:

- الإنتاج الزراعي في الجزائر يمتاز بالتنوع في المحاصيل وهذا بسبب تنوع المناطق الفلاحية، كما أظهرت الدراسة تطورا ملحوظا في إنتاج بعض البقوليات و الفواكه و كذلك تحقيق إكتفاء ذاتي نسبي في اللحوم البيضاء من ناحية الدجاج و البيض خصوصا، واللحوم الحمراء من ناحية الماعز.
- تمتلك الجزائر على أراضي شاسعة ومتنوعة صالحة لمزاولة نشاط الفلاحة.
- دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية يعد ضعيفا رغم الإمكانيات المتاحة، والمساهمة المعتبرة للقطاع في توفير مناصب الشغل رغم الطبيعة الموسمية لأغلب هذه المناصب.

- يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية و سياسة التجديد الفلاحي والريفي من وسائل الدعم الزراعي التي اتبعتها الجزائر مؤخرا.

اختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع و تحليلنا له تمكنا من اختبار الفرضيات و الوصول إلى ما يلي:

-قبول جزئي للفرضية الأولى، حيث يمتلك القطاع الزراعي الجزائري إمكانيات متاحة التي تؤهله للعب الدور الأساسي في التنمية الإقتصادية لكن بتحقيق معدلات إكتفاء ذاتي نسبي، ويبقى الشيء المطلوب استغلال هاته الإمكانيات بشكل جيد و هو ما أثبتنا صحته في الفصل الثاني في المبحث الأول.

-رفض كلي للفرضية الثانية، حيث لايساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر إلا بنسبة ضعيفة جدا و بشكل نسبي.

– قبول كلي للفرضية الثالثة حيث رغم الجهود المبذولة و السعي المتواصل إلى تحسين القطاع الزراعي إلا أنه لا يزال إلى يومنا هذا يعاني العديد من المشاكل و العراقيل و من أهمها المشاكل المتعلقة بالموارد الطبيعية ، مشاكل تكنولوجية وغيرها من المشاكل

الإقتراحات:

من أجل جعل الدراسة عملية أكثر وبناءا على النتائج المتوصل إليها قمنا بتدعيم هذه الدراسة و ذلك ببعض الإقتراحات التي من شأنها تطوير القطاع الزراعي:

- على الدولة الجزائرية تحديد برامج واضحة ودقيقة للنهوض بالقطاع الزراعي.
- نشر ودعم فكرة تحقيق اكتفاء ذاتي داخلي من الإنتاج و يا ليتهم يحققو هذا الاكتفاء على مستوى كل ولاية وضرورة دعم شعبة الحبوب ،و الابتعاد عن التبعية الغذائية الخارجية.
- استغلال الأراضي الصحراوية الشاسعة و الاهتمام بالزراعة في هذه الاراضي.
- تشجيع الشباب و حاملي الشهادات المتخصصة على العمل في مجال الزراعة من اجل الانتقال إلى فلاحة كيفية و الاستغلال الأمثل للموارد .
- تبني استراتيجية واضحة والتركيز على البرامج والمشروعات الملائمة للبيئات الريفية.
- استغلال فرصة نزول أسعار البترول من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي التي تمتلك الجزائر ميزة قوية فيه.
- ترقية ودعم الاستثمار الفلاحي و ذلك من خلال الربحية و الإكثار من المعلومات و الدراسات المتعلقة بجدوى الاستثمار لجلب الانتباه أكثر

المصادر و المراجع

الكتب:

1- المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، إشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة الحالة الليبية نموذجا، لا توجد دار النشر و التوزيع، ألمانيا، الطبعة الأولى،2020

2- جواد سعد العارف، التخطيط و التنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

3- جين هاريغان،الإقتصاد السياسي للسيادة الغدائية في الدول العربية، ترجمة عن أشرف سليمان، لا توجد دار نشر، الطبعة 43000، 2018.

4- رحمن حسن الموسوي، الإقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

5.علي مانع، جنوح الأحداث والتغير الإجتماعي في الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1966.

6- عاكف الزعبي، مبادئ التسويق الزراعي، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى، 2006.

7- علي جدوع الشرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1431هـ/2011م.

8- عبد الغفور ابراهيم احمد، الأمن الغذائي،آمنة للنشر والتوزيع،رقم الإيداع 722، عمان، 2012.

9_ محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الإقتصادية،دار النشر الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.

الأطروحات :

1- براكتية بلقاسم، الزراعة والتنمية في الجزائر دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014/2013.

2- شيخاوي سهيلة، السياسات الإقتصادية للإستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي-حالة الجزائرما بين 1980-2016، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم 2018،2019.

3- عيادة الطيب محمد نور الهدى، أسباب وآثار الفجوة الغذائية في العالم العربي(1997-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص الإقتصاد، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2019.

4- عيسى بن ناصر،مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد، جامعة منتوري-قسنطينة، 2017،2018.

5- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمارفي ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي 2011-2012 .

6- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء الذاتي والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، 2008.

7- محمد الفاتح الفكي محمد أحمد، ملامح واستراتيجيات الأمن الغذائي في السودان دراسة تحليلية على المستوى القومي 1990-2003، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، إقتصاد، جامعة النيلين، 2006.

8- هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الإقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحسب الإستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016.

المذكرات :

1- بلال خزار، السياسات الزراعية وآفاق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجيستر، تخصص إقتصاد تنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 2012،2013.

2- عياش خديجة، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2007، رسالة ماجيستر، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2010،2011.

3- عامر منصورأحمد، سياسات الإصلاحات الزراعية وتطور حجم الواردات الجزائرية من المواد الإستهلاكية الأساسية خلال الفترة 1990-2012، مذكرة ماجيستير، تخصص إقتصاد كمي، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس، 2015،2016.

4- قصوري ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجيستر، تخصص إقتصاد التنمية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2011،2012.

المجلات

1- إدريس محمد إدريس، الفجوة الغذائية من محاصيل الحبوب الغذائية في السودان، مجلة الدراسات العليا، العدد 22، جامعة النيلين، 2016.

2- بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي، مجلة الباحث، العدد 9.

3- بوجطو حكيم، محمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي بين الواقع و المأمول، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، العدد12، جامعة المدية الجزائر، 2020.

4- جمال جعفري، العجال عدالة، مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي دراسة تحليلية وقياسية للفترة(2000-2015)، مجلة دفاتر إقتصادية، جامعة بشار، جامعة مستغانم، ديسمبر 2018.

5- جبار هاجر،تقييم القطاع الزراعي، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات ديسمبر2018، العدد14، الجزائر، 2008.

6- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2009) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، المركز الجامعي خنشلة.

7- صادق هادي، عمار عماري، القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة وفرة الموارد و الإمكانيات ضعف الأداء ومحدودية المساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني 2000-2016، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 30(2)،2012/4/3.

8- علي لزعر،الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج و المساحة، مجلة آفاق، جامعة باجي مختارعنابة، العدد 4، 1998.

9- غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، جامعةالبليدة، العدد 10 .

10- فاروق أهناني، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد2، جوان 2018، جامعة الجزائر03.

11- قريجيج بن علي حاجي يوسف،آفاق الإقتصاد الزراعي لأجل التنمية الإقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2017، مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال، المدرسة العليا للإقتصاد بوهران، جامعة أحمد دراية بأدرار، العدد 02، ديسمبر 2019.

12- نور الدين حاروش، استراتيجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة دفاترالسياسة والقانون، العدد السابع، جوان 2012.

الملتقيات

1- خنفري خيضر، بورنيسة مريم، دراسة تحليلية لواقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

2- عمر جنينة ومديحة بوخوش، مداخلة تحت عنوان دور القطاع في امتصاص البطالة بالجزائر، ملتقى دولي، استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

3- آمال حفناوي، تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الإستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الإقتصاديين بين الواقع والطموح،جامعة سطيف1، 12 مارس 2013.

4- إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة والإقتصاديات شمال إفريقيا مخبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البلدية، الملتقى الدولي التاسع في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية الشرق اليومي 23-24 نوفمبر 2014.